الأمم المتحدة

S/PV.4793

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٧٩٣**

الجمعة، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد أرياس | (اسبانيا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد سميرنوف |
| | ألمانيا | السيد بلوغر |
| | أنغولا | السيد غسبار مارتنس |
| | باكستان | السيد خالد |
| | بلغاريا | السيد كامنوف |
| | الجمهورية العربية السورية | السيد مقداد |
| | شيلي | السيد مونيوز |
| | الصين | السيد جانغ يشان |
| | غينيا | السيد بوبكر ديالو |
| | فرنسا | السيد دلا سابليير |
| | الكاميرون | السيد بلنغا – إبوتو |
| | المكسيك | السيد أغيلار سنسر |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير جيرمي غرينستوك |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد نغروبونتي |

## جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار



03-44087 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

## إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

## الحالة في كوت ديفوار

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت لدولة السيد سيدو إليمان ديارا، رئيس وزراء حكومة المصالحة الوطنية في كوت ديفوار.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

اصطُحب السيد سيدو إليمان ديارا (كوت ديفوار) إلى مقعد إلى طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب باسم المجلس عن ترحيبي الحار بدولة السيد سيدو إليمان ديارا، رئيس وزراء حكومة المصالحة الوطنية في كوت ديفوار.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال مشاوراته السابقة.

أرحب بحضور الأمين العام، صاحب السعادة السيد كوفي عنان، هذه الجلسة.

وبما أن هذه آخر مرة يشارك فيها السفير جيريمي غرينستوك في مداولات المجلس بصفته الحالية كممثل دائم للمملكة المتحدة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب له باسم أعضاء المجلس، عن تقديرنا له زميلاً وصديقاً. وسوف نذكر له وضوحه وفصاحة بيانه، واستعداده للبحث عن حلول توفيقية. فكثيراً ما أدى إقباله الذي لا يفتر على معاونة أعضاء المجلس في إيجاد أساليب تعبر عن توافق في الآراء إلى مساعدة المجلس على التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الصعبة. وبغضّ النظر عن قدرته على الصياغة والإقناع، فإنه ترأس على نحو فعال أيضاً بعثتين من بعثات مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا. وسيتولى السير جيريمي بعد مغادرته نيويورك مهمة أخرى دقيقة بوصفه ممثلاً خاصاً للمملكة المتحدة في العراق. وأثق في أنه سيفيد من خبرته المهنية ومهاراته الدبلوماسية الوفيرة في مواجهة تحديات الولاية المسندة إليه. وإنني وأعضاء المجلس الآخرين إذ نودعه لنرجو له كل التوفيق في مساعيه الجديدة.

وأعطي الكلمة للسفير غرينستوك.

**السير جيريمي غرينستوك** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على هذه الكلمات. وأشكركم على ما أعربتم عنه فيها من معاني الصداقة القائمة بين المجلس وبيني على مدى خمس سنين، وأشكر جميع الأعضاء على دورهم في ذلك. وتدركون جميعاً، بحكم وجودكم حول هذه الطاولة، أي شرف يمثله الجلوس إليها. ومع أن المملكة المتحدة إليها بانتظام يزيد عن معظم الدول، فإننا نرى ضرورة البرهنة على جدارتنا بهذه الاستمرارية. وقد حاولت أنا ووفدي أن نتعاون معكم لدى التماس المجلس نتائج وتحسينات فيما يتعلق بسلام العالم وأمنه حتى نثبت لكم استعدادنا لمساعدتكم في تحقيق تلك النتائج، وأرجو أن أكون قد أديت دوراً ولو صغيراً في إثبات ذلك.

نحن في المجلس - ١٥ عضواً فقط من مجموع ١٩١ عضواً - ينبغي ألا يغيب عن بالنا أننا نمثل الأمم المتحدة برمتها. والهيئات الأخرى في هذه المنظمة الكبيرة تتوقع منا ذلك، ونحن نتجاوب مع ذلك في بعض الأحيان. ولكنني أعتقد أنه يمكننا أن نعمل في هذه الهيئة بمزيد من التجاوب والشفافية لخدمة مصالح الأعضاء كافة. ولقد سعيت إلى

تأكيد أن يكون ذلك أحد الملامح الهامة في عملنا، لأنني أعتقد أننا ما زلنا نبخس تقدير المدى الذي يمكننا جميعا أن نخدم مصالحنا الوطنية حول الطاولة هذه، دون استثناء، في الأجل الطويل، من خلال الاستثمار في القدرات الجماعية بمزيد من الاتساق فيما يتعلق بقضايا بعينها. وإذ أنتقل إلى عمل آخر كما أشرتم، سيدي الرئيس، فسوف أحاول أن أبرهن على أن قوة هذه الهيئة تكمن في مساهمتها الجماعية في الجهد الدولي لإقرار السلم والأمن في العالم بمزيد من الاتساق.

أشكركم جميعا على صداقتكم وتعاونكم على مر السنين، وسأبقى على اتصال بكم.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من دولة السيد سيدو إليماني ديارا، رئيس الوزراء في حكومة المصالحة الوطنية في كوت ديفوار، وأعطيه الكلمة.

**السيد ديارا** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): في البداية، اسمحوا لي بأن أنقل إليكم تحيات رئيس الجمهورية، فخامة السيد لوران غباغبو، وحكومة المصالحة الوطنية وشعب كوت ديفوار.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة مجلس الأمن هذه بشأن كوت ديفوار. وأود أيضا أن أحيي وأهنئ سلفكم، السفير لافروف على العمل الذي اضطلع به خلال الرئاسة الروسية لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣، لا سيما زيارة المجلس إلى كوت ديفوار في إطار بعثته إلى غرب أفريقيا، التي ترأسها السفير جيريمي غرينستوك. وقد تدارست السلطات في كوت ديفوار التقرير (S/2003/688) المقدم في ذلك الموضوع والاستنتاجات والتوصيات التي تضمنها.

إن الزيارة تلك وانعقاد هذه الجلسة لهما دليل على الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لكوت ديفوار ولشعبها في هذه الأوقات العصيبة من تاريخه. وفي هذا الشأن، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن امتناني للأمين العام، السيد كوفي عنان، على دعمه بلا كلل لعملية إعادة السلام في كوت ديفوار. كما أود أن أحيي الالتزام الذي يبديه ممثله الخاص، السيد ألبير تيفوجيري، رئيس لجنة مراقبة اتفاقي ليناس ماركوسي- كليبر وأكرا - ٢، وأعضاء اللجنة الآخرين، إلى جانب فرنسا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذين يعملون من أجل التوصل إلى حل موفق للأزمة في كوت ديفوار.

إن المجلس يعلم جيدا كل تفاصيل الأزمة في كوت ديفوار. والزيارة الأخيرة التي قام بها أعضاء المجلس للبلد أتاحت فرصة للنظر مرة أخرى في كيفية إيجاد حل للأزمة، وتقرير البعثة يولي الاهتمام الواجب لذلك.

واسمحوا لي، بداية، أن أؤكد على ما تم إنجازه منذ التوقيع على اتفاقي ليناس ماركوسي - كليبر وأكرا - ٢، وخاصة منذ تشكيل حكومة المصالحة الوطنية. وإن مستشاري الخاص لبرنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم سيوافي المجلس في وقت لاحق بإحاطة إعلامية بهذا الشأن. وفي النهاية، سأكون مستعدا للرد على أي أسئلة قد يود أعضاء المجلس طرحها.

ما هي أوجه التقدم المحرزة في تنفيذ اتفاق ليناس — ماركوسي منذ توقيعه؟ لقد تشكلت حكومة المصالحة الوطنية بتاريخ ١٣ آذار/مارس. وتضم هذه الحكومة كل الأطراف الموقعة على اتفاقي ليناس ماركوسي — كليبر وأكرا - ٢. وتم تعيين جميع الوزراء الذين باشروا عملهم. وفي ٣ أيار/مايو، وُقِّع الاتفاق المتكامل لوقف إطلاق النار بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات

الجديدة. وفي ٢٤ أيار/مايو، امتد سريان وقف إطلاق النار غربا إلى الحدود مع ليبريا. وفي ١ حزيران/يونيه، تم تعريف المنطقة العازلة بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة. وفي ٨ حزيران/يونيه، حُددت مناطق ثكنات للقوات – منها ثماني مناطق للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار وتسع للقوات الجديدة.

وجرى تطبيع العلاقات مع البلدان المتاخمة. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى الزيارتين اللتين قام بهما وزيرا التجارة والنقل إلى بوركينا فاسو ومالي، وزيارة وزير الخارجية في بوركينا فاسو ورئيس الجمهورية في مالي إلى كوت ديفوار. وتم فتح قنوات نقل آمنة بين كوت ديفوار والبلدان المجاورة. تلك هي بعض الإنجازات الرئيسية التي تحققت منذ إنشاء الحكومة.

وأود أيضا أن أشير إلى أنه خلال الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه، أعطى أعضاء المجلس زخما جديدا لاتفاقي ليناس ماركوسي – كليبر وأكرا – ٢، كما تحقق مزيد من التقدم. ففي ٤ تموز/يوليه، أصدرت القوات المسلحة لكوت ديفوار والقوات الجديدة بيانا مشتركا بانتهاء الحرب، وبالتالي، اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون العفو. وقد أحيل هذا المشروع إلى الجمعية الوطنية، التي ستنظر فيه بتاريخ ٤ آب/أغسطس في جلسة استثنائية ثم بتاريخ ٦ آب/أغسطس في جلسة عامة. وعُززت سلطة الدولة أيضا، لا سيما من خلال استعادة وحفظ النظام في أعقاب الحوادث التي وقعت في مركز التلفزة بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه. كما تم تعزيز الأمن بالنسبة لجميع الوزراء والشخصيات السياسية من خلال إنشاء مركز متكامل للعمليات، يضم القوات المسلحة الوطنية والقوات الجديدة وعملية ليكورن والقوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وقبيل مغادرتي إلى نيويورك، أجريت اتصالات مع رئيس الجمهورية والقوى السياسية بغرض إجراء مناقشات بشأن تعيين وزيري الدفاع والأمن الداخلي. وبالاتفاق مع رئيس الجمهورية والقوى السياسية المختلفة، سأقوم لدى عودتي إلى أبيدجان بمبادرات لمعالجة هذه المسألة لكي يكتمل تشكيل الحكومة. وحتى الآن، بوسعي القول إن الحكومة تعمل بصورة طبيعية وأن مهام وزيري الدفاع والأمن الداخلي يُضطلَع بها.

وفي إطار استئناف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، سافرت في الأسبوع الماضي إلى بلجيكا، حيث التقيت على الصعيد الثنائي مع السلطات البلجيكية، وعلى أساس متعدد الأطراف التقيت مسؤولين من المفوضية الأوروبية، وبخاصة الرئيس رومانو برودي.

ولدى عودتي من نيويورك، سأكرس شهر آب/أغسطس لزيارة مختلف المناطق في كوت ديفوار بغية طمأنة السكان بشأن تطورات عملية إعادة السلام.

وستفضي كل هذه الأنشطة، في أيلول/سبتمبر، إلى انتعاش الاقتصاد، وخاصة إجراء الاتصالات مع مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص.

ما هو نوع الدعم الذي ننتظره من مجلس الأمن من أجل إعطاء زخم جديد لعملية السلام؟ على الصعيد الوطني، سنضطلع بما يمكن أن أسميه مد المرحلة ٣ ليشمل الأمن كل كوت ديفوار. ويلي ذلك الانتقال من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢.

وهناك حاجة إلى تمويل بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة انتشار الإدارة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. والتمويل ضروري أيضا في

مجالي الصحة والتعليم، ولا سيما مع بدء السنة الدراسية ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

وستطلب حكومتي كذلك الدعم من الأمم المتحدة لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة ومفتوحة.

وإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى إعادة إنعاش الاقتصاد وزيادة المساعدة الإنسانية، فضلا عن تقديم المساعدة في مجال تدريب الشباب وإيجاد وظائف.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، ستكون هناك حاجة إلى تسوية الصراع في ليبريا، مما يؤدي إلى استقرار المنطقة دون الإقليمية برمتها. وأخيرا يتعين إطلاق حملة قوية ضد الفقر في المنطقة دون الإقليمية، الذي يمثل مصدرا لعدم الاستقرار في أفريقيا بأكملها. وفي ذلك الصدد، أرى أنه علينا أن نركز على الحد من الفقر كي نتمكن من توفير الاستقرار في كوت ديفوار وفي المنطقة دون الإقليمية برمتها على حد سواء.

بعد إذن الرئيس، سأطلب من مستشاري الخاص أن يعرض عليكم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي وضعته كوت ديفوار بمساعدة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد دانواهي.

**السيد دانواهي** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بعد إذن مجلس الأمن، أبدأ الآن بعرض برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لكوت ديفوار. من المهم ملاحظة أن البرنامج أعد بمشاركة القوات الجديدة في كوت ديفوار، والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار، وقوات عملية ليكرون وبتوافق الآراء فيما بينها، فضلا عن دعم الخبراء من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبموافقة كوت ديفوار.

يستند هذا البرنامج إلى تدابير اقترحها اتفاق ليناس - ماركوسيس. وتتألف التدابير من ستة عناصر وهي العفو العام، والتجميع ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج وإعادة التشكيل. ومن المهم أن نلاحظ أيضا أن هذه التدابير مكَّنت من تطوير أنشطة بمشاركة القوات كافة، الأمر الذي سييسر تنفيذ البرنامج.

ويتابع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على ثلاث جبهات، والهدف هو إحلال السلم والاستقرار. وسوف يتحقق ذلك من خلال إنشاء حكومة للمصالحة الوطنية ومن خلال إعادة توحيد الجيش ومن خلال إعادة تشكيله وجعله قوة مخلصة للقيم الجمهورية. ولهذا فإن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يمثل حجر الزاوية لإعادة هيكلة كوت ديفوار.

وستجري عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كوت ديفوار على أربع مراحل: التجميع، ونزع السلاح، والتسريح ومواقع الثكنات وإعادة الإدماج.

وقد مكنتنا تلك التدابير من إعداد جدول زمني. والعنصر الأول في ذلك الجدول الزمني يتعلق بالشروط المسبقة، التي سيتم معالجتها خلال فترة شهرين ونصف شهر، أي من بداية حزيران/يونيه إلى منتصف آب/أغسطس. وسيتبع ذلك عملية التجميع، التي ستحدث خلال أسبوعين، من ١٣ آب/أغسطس إلى أوائل أيلول/سبتمبر. ثم يبدأ نزع السلاح مع بداية عملية التجميع ويستمر لغاية منتصف أيلول/سبتمبر. وسيتبع ذلك التسريح خلال شهر واحد ينتهي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وستتحدد مواقع الثكنات في أسبوعين، تنتهي في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر. وأخيرا، سيحدث العنصر

الأكثر أهمية، وهو إعادة الإدماج، خلال فترة ١٢ إلى ٢٤ شهرا.

وتوصلت القوات المعنية إلى توافق في الآراء بشأن تحديد ١٧ شرطا، لخصناها في الوثيقة التي تم تعميمها على أعضاء المجلس. وهي تتضمن النقاط الخمس التالية:

أولا، التوقيع على وقف شامل لإطلاق النار، في ٣ أيار/مايو.

ثانيا، إقامة منطقة عازلة، في ١ حزيران/يونيه. تلك المنطقة، التي يمكن رؤيتها على الخريطة التي ألحقت بالوثيقة التي عممناها، تمتد من الشرق إلى الغرب بحوالي ٤٠ كيلومترا. وهي تشمل القوات المحايدة لعملية ليكرون وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ولا يوجد داخل المنطقة أسلحة أو بطبيعة الحال محاربون.

ثالثا، هناك أيضا بيان مشترك يعلن انتهاء الحرب وقّعته القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة في احتفال رسمي جرى في القصر الرئاسي بحضور أعضاء الحكومة والسفراء المعتمدين كافة في كوت ديفوار. وبالإضافة إلى ذلك، تم بث مراسم الاحتفال عبر شاشات التلفزيون الوطني.

رابعا، قانون العفو العام الذي سيمكننا من البدء ببرنامج التجميع سيقدم إلى لجنة برلمانية في ٤ آب/أغسطس، وإلى اجتماع عام لأعضاء الجمعية الوطنية في ٦ آب/أغسطس.

خامسا، إعادة تشكيل القوات المسلحة الوطنية المخطط لها لكوت ديفوار سترتكز على قانون بشأن التخطيط العسكري، تم صياغته بالفعل وسيجري تعزيزه في ضوء الوضع الحالي.

وأخيرا، فإن عملية التجميع ستبدأ مع تحديد مواقع الثكنات، وهو ما بدأ في ٨ حزيران/يونيه. وكما يمكن للأعضاء أن يروا على الخريطة المعروضة عليهم، فإن مواقع الثكنات في الجنوب تشمل: أبيدجان، ياموسوكرو، سان بيدرو، دالو، جياغلو، بندوكو، داوكرو وديوكو. وتشمل مواقع الثكنات في الشمال: بواكي، مان، سيغوالا، أوديانا، كورهوغو، فيركسدوغو، بونا، أونغولودوغو وفافوا.

وحالما تبدأ إعادة التجميع في ٢٠ آب/أغسطس، ستعود قوات جيش كوت ديفوار الوطني إلى ثكناتها ويجري تجميع المقاتلين السابقين في المواقع المعينة لهم في المنطقة الشمالية. وبعد بدء إعادة التجميع، سنشرع في التعرف على هويات المقاتلين والتحقق منها. وفي ذلك السياق، ينبغي ملاحظة أنه بفضل مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعددنا الاستمارات لتحديد وتقييم قدرات المقاتلين السابقين. وقد جرى إعداد تلك الاستمارات على أساس من توافق الآراء بمشاركة جميع القوات الموجودة وبالتالي قبلت بها جميع هذه القوات.

وبعد إعادة التجميع، سيبدأ نزع السلاح، وله أربعة عناصر رئيسية. العنصر الأول فرز الأسلحة والذخائر، لأنه لا بد من فصل الأسلحة عن الذخائر. وسيجري فرز الأسلحة المستعادة وفقا لما إذا كانت مسجلة أو غير مسجلة لدى الجيش الوطني لكوت ديفوار. وسنشرع بعد ذلك في تدمير الأسلحة. وسيجري احتفال رمزي بشأن تدمير الأسلحة في نهاية دورة نزع السلاح. وأخيرا، سيتم اعتماد تشريعات جديدة بشأن حيازة الأسلحة من أجل إعداد الجزء الثاني من عملية نزع السلاح: ألا وهي نزع سلاح السكان المدنيين.

إننا بحاجة إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبالتالي من المهم أن ننزع سلاح السكان

المدنيين. وسنبدأ بحملة معلومات وتوعية بشأن جمع الأسلحة. وستعقب ذلك عمليات الجمع الطوعي، تليها حوافز، وأخيرا الجمع بالإكراه. وفي ذلك الوقت، سنحتاج إلى تجديد تصاريح حيازة الأسلحة أو إصدار تصاريح جديدة ومعاقبة المنتهكين.

المرحلة الثالثة تسريح المقاتلين وإيواؤهم. ويجب أن نحدد مناطق الإيواء، التي ستكون مختلفة عن مناطق التجميع لأنه في مناطق الإيواء سيجري جمع المقاتلين السابقين بدون معداقم العسكرية. وحالما ينتهي الإيواء، سنشرع في تحديد هوية المرشحين لإعادة التسريح وفقا لمعايير جرى التوصل إلى اتفاق مشترك بشأنها وباستخدام الاستمارات المعدة. وسيتقرر وضع المقاتلين المسرحين بإصدار مرسوم بشأن ضباط الصف وبالتشريعات العادية بالنسبة للمقاتلين الآخرين. والإيواء هو الفترة السابقة لإعادة الإدماج. وهو سيمكننا من تجميع البيانات الاجتماعية – الاقتصادية الواردة في الاستمارات، وإصدار بطاقات التسريح وتوجيه أولئك الأشخاص إلى الحياة المدنية، مع تقديم كل المساعدة الضرورية.

والمرحلة الأخيرة والأكثر أهمية في البرنامج هي إعادة الإدماج. وكما ذكرنا في السابق، فهي ستستمر خلال فترة ١٢ إلى ٢٤ شهرا. وبغية تحقيق ذلك الهدف، نحن بحاجة إلى إجراء دراسات أولية لتحديد أنشطة إعادة الإدماج. وستكون تلك الأنشطة مدعومة بالتدريب المهني والهياكل التنظيمية الملائمة وخدمة مدنية مناسبة، نظرا لأن لدينا الآن وزارة جديدة للشباب والخدمة المدنية، ستمكن من تخريج ١٩ ٠٠٠ شخص كل عام، يمكن بعد ذلك إعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية. وسيجري إعداد مشروعات خاصة للمجموعات الضعيفة مثل الأطفال. كذلك سنعد التثقيف والمتابعة المتصلين بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ذلك ملخص لبرنامج نزع سلاح المقاتلين وإعادة تسريحهم وإعادة إدماجهم في كوت ديفوار.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن مرة أخرى لرئيس وزراء كوت ديفوار.

**السيد ديارا** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على اهتمامكم بهذه الإحاطة الإعلامية. سأكون مستعدا للإجابة على أية أسئلة. وأشكر المجلس على عقد هذه الجلسة اليوم.

اليوم نحن على وشك الخروج من الأزمة. فقد صمتت المدافع. ونحن اليوم نحاول أن ندفع كوت ديفوار إلى العمل، وإلى استئناف الأنشطة التي كنا نقوم بها في الماضي، بالعمل مع جميع البلدان المجاورة في المنطقة دون الإقليمية. ولقد رأيتم، سيدي، أننا شددنا على إعادة الإدماج الاجتماعي في إحاطتنا الإعلامية. وهو برنامج هام. وفي بلدنا، إذا لم نعد الأطفال إلى العمل، فسنتركهم للقوى التي تسعى إلى زعزعة الاستقرار، لكل أولئك الذين سيحاولون استخدامهم لزعزعة استقرار البلد. ويعمل برنامجنا كل ما يمكن عمله حتى نكون بحلول عام ٢٠٠٥، حينما تنتهي مهمتنا، قد أجرينا أكبر عدد من عمليات إعادة الإدماج بين الشباب من السكان، مع التركيز على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وأود أن أؤكد من جديد أن هدف حكومة المصالحة الوطنية إجراء انتخابات عادلة ومفتوحة وشفافة في عام ٢٠٠٥.

**السيد دلا سابليير** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية ): يسرنا أن نرحب بيننا بالسيد ديارا، رئيس وزراء كوت ديفوار. ونشكره أحر الشكر على إحاطته الإعلامية، التي استمعنا إليها باهتمام كبير. وإنني على اقتناع كامل بأن

أعضاء المجلس يدركون جيدا ويقدرون المهام التي يقوم بها والجهود التي يبذلها.

ولا شك، كما شدد على ذلك رئيس الوزراء، في أنه قد سجل تقدم جديد نحو المصالحة في كوت ديفوار منذ أيار/مايو الماضي واتخاذ القرار ١٤٧٩ (٢٠٠٣). وأعتقد أن من المفيد أن نذكر العناصر الرئيسية لذلك التقدم.

العنصر الأول هو اتفاق الوقف الشامل لإطلاق النار الذي وقعت عليه قوات جيش كوت ديفوار الوطني والقوات الجديدة في ٣ أيار/مايو. وتم إرساء السلام في الجزء الغربي من البلد. وثانيا، تم تحديد مواقع إيواء المقاتلين. ومن المهم أن نتذكر أن إعلانا بإنهاء الحرب قد اعتمد في ٤ تموز/يوليه. وكما تم بيانه، فقد قدم مجلس الوزراء مشروع قانون بشأن العفو إلى مكتب الجمعية الوطنية. ولاحظ رئيس الوزراء أيضا أن تطبيع العلاقات بين كوت ديفوار وجيرانها قد بدأ. كذلك نحن نرحب بإشاعة مناخ من الثقة في كوت ديفوار، وهو المناخ الجوهري للتنفيذ الكامل لاتفاقي ليناس - ماركوسيس وأكرا.

ومع ذلك، كما قيل أيضا، ما زالت العملية هشة. ولا يزال يتعين فعل الكثير لكي تتكلل المصالحة في كوت ديفوار بالنجاح الكامل. إنني أفكر على وجه الخصوص في إيواء القوات وفي نزع سلاح القوات الجديدة، المقرر أن يعقب التصويت على قانون العفو. وأعتقد أنه كان من المفيد جدا أن يجرى - بفضل رئيس الوزراء ووفده - عرض هذا البرنامج، مما يمكننا من أن نرى كل العمل المخطط له وأهميته لنجاح العملية.

أود أن أرحب أيضا بمشاركة رئيس الجمهورية كوفور في الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، التي تعد دليلا واضحا على قدرتها في المجالين السياسي والتنفيذي لمساعدة كوت ديفوار في استعادة السلام المدني.

ومع بقاء المجتمع الدولي يقظا إلى حد كبير بشأن التنفيذ الفعلي لاتفاق ليناس - ماركوسي، فإنه سيواصل تقديم الدعم لبعثة الجماعة الاقتصادية في كوت ديفوار. وأعتقد أن مؤتمر المانحين الذي عقد مؤخرا في باريس في ١٨ تموز/يوليه قدم بعض العلامات المشجعة في هذا الصدد.

وأود أن أضيف أن القوات التابعة للجماعة الاقتصادية والقوات الفرنسية تواصل القيام بجهودها على أرض الواقع تدعيما لعملية السلام. وعملا بالقرار ١٤٦٤ (٢٠٠٣) ستصدر فرنسا في وقت مبكر من الأسبوع المقبل تقريرا عن أنشطة عملية ليكورن. وسيجدد المجلس أيضا لمدة ستة أشهر الولاية التي كان قد منحها لقوات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، سيقدم وفدي مشروع قرار تقنيا موجزا في وقت مبكر من الأسبوع المقبل.

أخيرا، يعلم أعضاء المجلس أننا أعددنا مشروع بيان رئاسي يتضمن تلك النقاط الرئيسية. وأفهم أن اجتماعات الخبراء التي عقدت في هذا الأسبوع تدل على أن هناك اتفاقا بشأن هذا المشروع. فإن كان الحال كذلك، فربما يتسنى اعتماده في نهاية هذه الجلسة، إذا وافق الأعضاء على ذلك.

**السير جيرمي غرينستوك** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرى السيد ديارا، رئيس الوزراء معنا اليوم. وأعرب له عن الشكر على كرم الضيافة التي قدمتها حكومة كوت ديفوار لبعثة مجلس الأمن خلال الزيارة التي قمنا بها إلى هناك في نهاية الشهر الماضي، وعلى المشقة التي يتحملها في متابعة أعمال تلك البعثة وقرارات المجلس بشأن كوت ديفوار، وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها هذا الصباح.

ومن دواعي السرور البالغ أيضا أن نرى معنا في هذا الصباح السيد تيفودري، الممثل الخاص. وثمة قيمة كبرى لتواجده على أرض الواقع خلال هذه الفترة الحاسمة من تطوير استقرار ومصالحة جديدين في كوت ديفوار. ويتعين علينا أن نعمل معه عن كثب بصدد المضي قدما في أعمالنا بشأن هذا البلد الهام.

أشارك السفير دلا سابليير في تهنئة رئيس الوزراء على التقدم الذي أحرزته حكومته، بما في ذلك برنامج العمل الشامل لتنفيذ اتفاق ليناس – ماركوسي الذي قدمته الحكومة إلى الجمعية الوطنية. ونرحب بحرارة بالإعلان المشترك الصادر في ٤ تموز/يوليه الذي ينهي الأعمال القتالية على أرض الواقع، ونحيط علما، مع الموافقة، بالتحسن الذي طرأ على حالة الأمن على أرض الواقع في كوت ديفوار. وأعتقد أن الفضل في العمل الذي يجري القيام به لتنفيذ الاتفاق يُعزى إلى حد كبير إلى المساهمة الشخصية والاستجابة المخلصة التي يقدمها رئيس الوزراء.

ولكن، وحسبما قال بنفسه لنا، يتعين علينا جميعا أن ندرك أن التقدم المحرز بشأن بعض القضايا الهامة التي حددتها البعثة كان مختلطا. إذ لا يزال يتعين عمل الكثير. ونرغب في أن تعتمد الجمعية الوطنية قانون العفو في وقت مبكر جدا. ونرغب في أن يتم في نهاية المطاف تعيين وزيرين تناط بهما مسؤولية كاملة عن وزارتي الدفاع والأمن الداخلي. ونرغب أيضا في زيادة توسيع نطاق الخدمات الحكومية في سائر أنحاء البلد.

لقد استمعنا إلى إحاطة إعلامية هامة عن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج – وتلذذنا أيضا بمأدبة الغداء التي قدمها لنا رئيس الوزراء في أبيدجان. هذا برنامج جيد. ويمكن أن يتحول بطرق ما إلى عناصر لنموذج تتبعه الأمم المتحدة في المضي قدما في برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولكن يتعين تنفيذه، كما يتعين التقيد بالحدود الزمنية.

وستدعم المملكة المتحدة على النحو الأوفى الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء بهدف إحراز تقدم في هذا المجال وفي مجالات أخرى، وحسبما سيتضح له في جلسة هذا الصباح سيواصل المجلس متابعته الدؤوبة لذلك كيما يتأكد من أن التنفيذ يمضي قدما.

وتسلم المملكة المتحدة بأهمية مواصلة تقديم الدعم الدولي لكوت ديفوار خلال هذه الفترة. لقد وعدنا بتقديم مبلغ مليون جنيه استرليني لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونشجع بقوة المانحين الآخرين المحتملين على أن يحذوا حذونا.

وحسبما أكد لنا رئيس الوزراء، لا يزال الهدف الطويل الأجل لكوت ديفوار إجراء انتخابات ناجحة في عام ٢٠٠٥. ويرتبط إجراء تلك الانتخابات ارتباطا وثيقا بالتنفيذ الكامل لاتفاق ليناس – ماركوسي، ومن الأمور الحسنة أن الرئيس غباغبو أبدي في أبيجان تفهما تاما لذلك حينما كنا هناك. وبما أن إجراء الانتخابات في ذلك الموعد المحدد يقتضي التحضير لها بعناية، يسرنا كثيرا أن يؤكد لنا رئيس الوزراء ما إذا كانت الحكومة ستطلب مساعدة من الأمم المتحدة ومساعدة دولية في هذا الصدد، لأني أعتقد بأن ذلك يعد علامة إيجابية.

ونعرب عن امتناننا لفرنسا لصياغتها مشروع البيان الرئاسي الذي يحدوني الأمل أن نعتمده فيما بعد. ويشكل هذا المشروع عنصرا هاما من عناصر متابعة المجلس لبعثتنا التي قمنا بها إلى أفريقيا في هذا الصيف.

**السيد جانغ يشان** (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا وقبل كل شيء أن أبدي تعليقا على مغادرة السفير غرينستوك المجلس.

سيغادرنا السفير غرينستوك ليتولى مسؤولياته الجديدة. لقد اشترك في صياغة القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بشأن العراق - والواقع أن المملكة المتحدة كانت من بين مقدمي ذلك القرار. ولذلك فهو يفهم ذلك القرار فهما ممتازا؛ بل يمكن القول إنه خبير بذلك القرار. ولذلك، أنا مقتنع بأنه سيعمل في مهمته الجديدة استلهاما بروح مجلس الأمن. لقد فهم على نحو جيد سلوك المجلس وموقفه بل حتى آراءه إزاء ذلك القرار. وأعتقد بأنه سيبذل قصارى جهده لتنفيذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)؛ وكان حاضرا عندما اعتمد ذلك القرار بالإجماع. وأنا واثق من أنه سيقدم مساهمة أخري في السلام في العراق وإعادة اعماره.

وأغتنم هذه الفرصة، لأعرب بالنيابة عن بلدي ووفدي وبالأصالة عن نفسي عن تمنياتنا له بالنجاح في منصبه الجديد.

وأعرب عن الشكر لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. لقد وصلت عملية السلام في كوت ديفوار الآن مرحلة حرجة. ولذلك فإن هذه الجلسة تعقد في وقت ملائم تماما، ومن الضروري أن يستمع المجلس إلي إحاطة إعلامية وأن يتبادل الآراء بشأن هذه القضية.

ويعرب الوفد الصيني عن الشكر للسيد ديارا، رئيس وزراء كوت ديفوار، على قدومه إلي نيويورك ليقدم لنا إحاطة إعلامية عن الأحداث التي وقعت مؤخرا في ذلك البلد. إننا نرحب بحضوره هنا، ونشكره على زيارته. ونعرب عن تقديرنا البالغ للجهود التي تبذلها حكومة كوت ديفوار لتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي، كيما يتسنى تحقيق المصالحة الوطنية والمحافظة على الاستقرار الوطني.

ونرحب بالإعلان المشترك الذي جرى التوقيع عليه في ٤ تموز/يوليه بين قوات الدفاع والأمن الوطنية في كوت ديفوار والقوة الجديدة.

ولا شك في أن هذا الإعلان يتسم بأهمية حاسمة للعملية السياسية في كوت ديفوار. ولاحظنا أيضا أن حكومة كوت ديفوار قد طرحت قانون العفو على الجمعية الوطنية، إننا نأمل أن يتم إقراره في أسرع وقت ممكن. ونؤيد التنفيذ الكامل لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

لقد دأبت الصين على متابعة الحالة في كوت ديفوار عن كثب. ونأمل أملا صادقا أن تنطلق الأطراف هناك من المصالح الأساسية للبلد والأمة، وأن تدفن الأحقاد وأن تعمل على تعزيز التعاون إنطلاقا من روح التفاهم. ونأمل أيضا أن تعمل هذه الأطراف مخلصة على تنفيذ اتفاقي ليناس - ماركوسي وأكرا بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الوطني في مرحلة مبكرة وإيجاد مناخ سليم يسهم في تنمية البلد اقتصاديا واجتماعيا.

إن السلام وإعادة الإعمار في كوت ديفوار يتعذر فصلهما عن دعم المجتمع الدولي ومساعدته. والوفد الصيني يقدر الجهود السلمية التي تبذلها الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرنسا في هذا البلد. وإننا نؤيد العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بقيادة الممثل الخاص للأمين العام ووفقا لولاية المجلس.

إن الصين تناشد المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، مواصلة توفير الدعم السخي لشعب كوت ديفوار وحكومتها. كما نناشد البلدان المانحة توفير مزيد من الدعم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تيسيرا لما تبذله هنالك من جهود لحفظ السلام. وإننا نؤيد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة المذكورة سعيا إلى المضي في تشجيع عملية السلام والمصالحة في البلد. كما نأمل مخلصين أن تجري عملية السلام والمصالحة والتنمية في كوت ديفوار بصورة سلسة. وآمل أيضا أن يمضي شعب هذا البلد نحو السلام والاستقرار والرخاء.

إن بلدان غرب أفريقيا تربطها علاقات متشابكة وثيقة وتتمتع بعضها مع بعض بنفوذ. وإننا نساند المقترح الذي طرحته بعثة غرب أفريقيا التابعة للمجلس باعتماد منحى إقليمي إزاء تسوية الصراعات هناك. ونعتقد أن استفحال أنشطة المرتزقة المحترفين وانتشار الأسلحة الصغيرة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في غرب أفريقيا. من هنا، يشكل استئصال الفقر إلى جانب التنمية الاقتصادية المخرج الأساسي لتحقيق سلام دائم في غرب أفريقيا. وعلى الأمم المتحدة أن تدرس بعناية كيفية مساعدة بلدان غرب أفريقيا على استئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

**السيد بلوغر** (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أشاطركم والسفير الصيني الإعراب عن شكرنا للسفير غرينستوك على تعاونه في المجلس وعلى صداقته الشخصية. ولسوف يترك رحيله أثرا في نفسنا، ونحن نتمنى له النجاح في مركزه الجديد الشديد الأهمية.

إنني أود أن أرحب بوجود دولة رئيس الوزراء ديارا في مجلس الأمن وأن أشكره على استعداده لإبلاغ المجلس شخصيا عن تقدم عملية المصالحة بين الأطراف الإيفوارية. وأود أيضا أن أشكره على حسن الضيافة التي حظيت بها بعثة مجلس الأمن لدى زيارتها أبيدجان في مطلع هذا الشهر وعلى المناقشات الجوهرية التي تسنى للبعثة أن تعقدها معه.

إننا نقدر دور المصالحة الهام الذي اضطلع به رئيس الوزراء في الآونة الأخيرة. ونأمل أن يصل التقدم المحرز حتى الآن إلى درجة من المتانة تتيح استعادة وحدة البلد، وأن يتعاظم زخم هذه العملية. ويحدونا تفاؤل حذر رغم عدم التوصل حتى الساعة إلى تسوية بعض المسائل الهامة العالقة من قبيل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقانون العفو والجنسية. وفي هذا السياق، نقدر تقديرا عاليا الإحاطة الإعلامية التي قُدمت هذا الصباح بشأن تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إن ألمانيا سوف تستمر إلى جانب شركائها الأوروبيين، وبوصفها عضوا في مجلس الأمن، في مواكبة عملية السلام ودعمها. وقد ناقش المجلس أمس بالذات مسألة متابعة بعثة غرب أفريقيا وأيد توصياتها. ولا تزال رسالة البعثة إلى كل من قابلها هي نفسها وتكمن في وجوب تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي، لذا يعتزم مجلس الأمن أن يبقي التطورات في كوت ديفوار قيد نظره المتواصل.

إننا نشكر رئيس الوزراء على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها عن الحالة الراهنة. وأود بالإذن منه أن أواصل فأطرح بعض الأسئلة. أولا متى سيتم في نظره نهائيا تسمية وزيري الدفاع والداخلية؟ ثانيا، ما هو التأثير الذي تركه الإعلان المشترك الصادر في ٤ تموز/يوليه عن حكومة المصالحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة على عمل الحكومة، وهل برز في الأفق أمل في أن يتسنى قريبا إنهاء تقسيم البلد من خلال نهج عملي عسكري مشترك؟ وما هي الآثار التي ستنعكس على إعادة تأسيس هياكل الدولة والإدارة في الجزء الذي تسيطر عليه الحركة الوطنية لكوت ديفوار في البلد؟ وهل ثمة خطط ملموسة وافقت عليها هذه الحركة لأغراض إعادة الإعمار في الشمال؟ وسؤالي الأخير يتعلق بقانون العفو الذي ذكر رئيس الوزراء أن البرلمان الإيفواري سيناقشه يوم ٤ آب/أغسطس. هل بإمكانه أن يوضح لنا احتمالات أن يتم إقرار هذا القانون بسرعة ونوع الأعمال التي سيمنح العفو بشأنها والفترة التي سيشملها هذا العفو؟

أود أن أشكر رئيس الوزراء مجددا على زيارته الهامة وعلى التزامه، في ظل ظروف صعبة أحيانا، بالدفع بتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي وعملية المصالحة قدما. وأطمئنه بأنه يحظى بكامل تأييدنا.

ختاما، أود أن أعرب عن تأييدي لمشروع البيان الرئاسي الذي أعدته فرنسا.

**السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): لا بد لي في البداية من أن أعرب عن تقديرنا لجارنا السفير غرينستوك وننضم إلى الكلمات التي بدأتم بها هذا الاجتماع حول ما تحلى به من صفات ساهمت في تعزيز دور المجلس. ونؤكد له أننا سنفتقد دوره البناء وخبرته العميقة.

يسرنا أن نرحب ترحيبا حارا بالسيد سيدو يماني ديارا، رئيس حكومة المصالحة الوطنية في كوت ديفوار، ونؤكد له تقديرنا للجهود التي يبذلها شخصيا وتبذلها حكومته لتحقيق السلام في هذا البلد الصديق. ونرحب أيضا بالممثل الخاص السيد تيفودري ونقدر له أيما تقدير الجهود التي بذلها لإحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في كوت ديفوار.

لقد عادت بعثة مجلس الأمن مؤخرا من جمهورية كوت ديفوار والتي كان هدفها تعزيز عملية السلام هناك وتأكيد احترام جميع الأطراف لاتفاق ليناس - ماركوسي. وسنؤيد جميع الخطوات التي سيتخذها رئيس الوزراء لتنفيذ هذا الاتفاق.

لقد شهدنا وشهدت كوت ديفوار، هذا البلد الصديق خلال الفترة الماضية الكثير من الآلام والمعاناة. ونعتقد أنه قد آن الأوان لهذا الشعب الصديق كي ينعم بالأمن والمصالحة الوطنية وأن تستمر مسيرة السلام. وفي هذا السياق، نرحب بالبيان المشترك الصادر عن قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوات المسلحة التابعة للقوى الجديدة بتاريخ ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، والذي أعلنت فيه انتهاء الحرب ودعم أحكام اتفاق ليناس - ماركوسي وتعديلات أكرا والخضوع لسلطة رئيس الجمهورية السيد غباغبو، ولحكومة المصالحة الوطنية التي يرأسها السيد ديارا. كما أكدت فيه نيتها على مواصلة البرنامج الوطني للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ويدعو وفد سورية جميع الأطراف إلى التطبيق التام والعاجل لجميع بنود اتفاق ليناس - ماركوسي بحيث تُجرى انتخابات تتسم بالحرية والشفافية وبمشاركة الجميع. ونحن سعداء أن السيد رئيس الحكومة ديارا قد أكد في بيانه قبل قليل على هذه المفاهيم.

ويقدر وفدنا الجهود التي تبذلها بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوة التابعة لها والقوة الفرنسية بغية تحقيق السلام. كما ندعو البلدان المانحة والمؤسسات الاقتصادية الدولية إلى تقديم المساعدات المالية والمادية واللوجستية المطلوبة لتمكين قوة الجماعة الاقتصادية من الاستمرار في القيام بمهمتها في الحفاظ على السلم والأمن في هذه المنطقة.

ويكرر وفدنا دعمه للممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار وكذلك لمختلف مكاتب ولجان الأمم المتحدة المتخصصة، ويثني على جهودها المبذولة لتحقيق السلام ومساعدة كوت ديفوار على تجاوز الحالة الاستثنائية التي مرت بها خلال الأشهر الماضية. كما يدعم وفدي مشروع البيان الرئاسي المعروض على المجلس بشأن كوت ديفوار والذي قامت فرنسا مشكورة بصياغته وإعداده.

**السيد أغيلار سنسر** (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفدي ترحيبا حارا برئيس وزراء كوت ديفوار وبوفده في نيويورك وفي جلسة مجلس الأمن هذه. ونعتقد أن حضوره هنا يؤكد من جديد التزام حكومته بالمهام التي ظل

المجلس يسعى إلى إنجازها، ولا سيما بعثته إلى غرب أفريقيا – بما في ذلك كوت ديفوار – التي أوفدها قبل بضعة أسابيع.

وتلك البعثة، التي قادها السير جيريمي غرينستوك، أرسلت في وقت هام للغاية بغية تعزيز عملية السلام في كوت ديفوار. وبالتالي لم يكن مصادفة أن قادها جيريمي غرينستوك، الذي يجلس معنا هنا في المجلس للمرة الأخيرة. ويود وفدي أن يعرب له عن محبتنا وصداقتنا وتقديرنا للعمل الذي اضطلع به هنا خلال الفترة التي مثل فيها بلده. ونحن قد تشاطرنا مع السفير غرينستوك جزءا كبيرا من ذلك الوقت، ولم نتمكن من ملاحظة براعته المهنية في مجال الدبلوماسية فحسب، ولكن أيضا صفاته الإنسانية الفاضلة، كزميل لنا في المجلس، حيث أتيحت لنا فرص عديدة لنتفق وأحيانا لنختلف. وفي كلا الحالتين، وجدنا خصائصه الإنسانية نموذجا، يمكننا من مواصلة صداقتنا ومحبتنا في المستقبل. ونتمنى للسفير غرينستوك كل النجاح في مهمته الصعبة والمعقدة، ونؤكد له أن المجلس سيتابع عمله في العراق.

إن الجهود التي ظللنا نبذلها في غرب أفريقيا ذات بعد خاص في كوت ديفوار. ونعتقد أن السلام في كوت ديفوار يرتبط ارتباطا وثيقا بالتطور السياسي، وتهيئة الظروف الأمنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة برمتها. ولكوت ديفوار دور استراتيجي في تعبئة الموارد اللازمة للنشاط الاقتصادي في المنطقة بأكملها. وبذلك فإن السلام في كوت ديفوار يعني أيضا السلام والازدهار لغرب أفريقيا.

ولذلك نحن نشيد بالتقدم المحرز في الانتقال السياسي وفي إمكانيات تعزيز المصالحة الوطنية. ونعتقد أن هذا يستدعي التزامات قاطعة من جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل لاتفاقات ليناس – ماركوسي. وفي ذلك الصدد، ترحب المكسيك بالبيان المشترك بين قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار والقوات المسلحة التابعة للقوى الجديدة الصادر في ٤ تموز/يوليه، الذي أعلنت من خلاله نهاية الحرب في ذلك البلد، والولاء لرئيس الجمهورية ولحكومة المصالحة الوطنية، ودعت كل السكان إلى سلوك طريق السلام.

وفي ذلك الصدد، يشارك وفدي الوفد الألماني في سؤال رئيس الوزراء عما هي الإمكانيات المتوفرة لتعزيز عملية إعادة التوحيد الكامل وإنشاء السلطة القادرة على تحقيق المصالحة الوطنية في جميع أراضي البلد. ونؤكد من جديد دعم المكسيك لتنفيذ التوصيات التي قدمتها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا تنفيذا كاملا، وخصوصا فيما يتعلق بإجراء الانتخابات في سنة ٢٠٠٥. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي أن يقدما مساعدتهما إلى العملية الانتخابية، بما في ذلك المتعلقة بإعداد سجل انتخابي جدير بالثقة وإنشاء سلطة مستقلة تضفي الشفافية على العملية بغية تهيئة الظروف الملائمة لإحلال السلام الدائم في ذلك البلد. وفي ذلك الصدد، نود أن نسأل رئيس الوزراء عن رأيه في التقدم الذي يجري، في بلده بغية إجراء تلك الانتخابات باعتبارها أوج عملية السلام، التي نتمنى أن يتم من خلالها ترسيخ نظام سياسي جديد، يوفر الاستقرار لكوت ديفوار.

وبالمثل، ندعو السلطات العليا الأخرى في كوت ديفوار إلى التوصل إلى حل عاجل فيما يتعلق بالتشكيل الكامل للحكومة الانتقالية الذي ينظر في جميع عناصرها، في ضوء المعايير التي حددتها اتفاقات ليناس – ماركوسي والاتفاقات اللاحقة.

وثمة جانب آخر سيكون أساسيا في الأشهر المقبلة يتصل باعتماد كل التدابير اللازمة للدفع بجميع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الأمام – وفقا لما عُرض علينا صباح اليوم – وحسب الجدول الزمني المحدد.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لنزع سلاح جماعات الشباب بغية كفالة الأمن للسكان والقضاء على التهديدات التي تواجه الحل السياسي الذي تؤيده كل الأطراف في كوت ديفوار.

إن أعضاء مجلس الأمن يرون أن عودة ظهور المشاكل المتمثلة في توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة مفرطة، واستخدام المرتزقة والأطفال الجنود مسألة غير مقبولة، ليس في حالة كوت ديفوار فحسب ولكن أيضا في جميع أرجاء المنطقة. ومن دواعي الأسف أن تلك هي الحالة السائدة في مناطق الصراع في أفريقيا، بما في ذلك غرب أفريقيا. ولذلك نحن نرى أنه يتعين على مجلس الأمن والمجتمع الدولي اتخاذ تدابير قوية لإنهاء الاتجار بالأسلحة واستخدام المرتزقة، وأنه ينبغي لهما القيام بكل ما في وسعهما لمنع القُصَّر من أن يُجنَّدوا كمقاتلين. وسيكون ذلك ضمانا لمستقبل بلا عنف.

ويحدونا الأمل في أن تتم متابعة سليمة للبيانات الرئاسية بشأن كوت ديفوار والبيانات التي تصدر في إطار بعثات مجلس الأمن إلى وسط وغرب أفريقيا.

إن المرتزقة والاتجار بالأسلحة مشكلتان عصيبتان للمنطقة، والحالة في ليبريا تزيدهما حدة. وللأسف، فإن العنف في ليبريا لم تخف حدته ولا تلوح في الأفق بادرة على فرج قريب. ولقد وردت اليوم أنباء عن المزيد من القتال والهجمات على السكان المدنيين في العاصمة، منروفيا. في ذلك الصدد، أود أن أسأل رئيس الوزراء عن الكيفية التي يرى أن الصراع المتفاقم في ليبريا يؤثر بها على بلاده الآن وما الأثر الذي سيخلّفه في المستقبل. إننا نعرف ما هي الجهود التي بذلتها بلاده لمحاولة منع امتداد الصراع في ليبريا إلى داخل كوت ديفوار. فما هو الوضع الحالي في ذلك الصدد؟

إننا قلقون إزاء الحالة الإنسانية في كوت ديفوار، وهي حالة لا تزال هشة وتتدهور بسبب وصول لاجئين من ليبريا. ونناشد بلدان المنطقة وجميع الأطراف في كوت ديفوار أن تضمن الأمن وإمكانية وصول المنظمات الإنسانية إلى محتاجيها بلا عائق حتى تستطيع أداء مهامها لصالح السكان المعرضين للخطر الذين يعانون في ظل هذه الظروف المؤسفة للصراع.

ونعيد التأكيد على إيماننا بأن للمنظمات الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة المتخصصين والمنظمات غير الحكومية دورا أساسيا لتؤديه. ونؤكد مرة أخرى أهمية توفير الحماية لهم وإمكانية الوصول بلا عائق إلى المناطق التي يحتاجون فيها إلى رعاية السكان المدنيين.

والمناقشة التي نجريها اليوم يجب أن تتجاوز مجرد الإدلاء ببيانات. فمن الضروري للحكومة والأطراف الأخرى في كوت ديفوار، وكذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني وأطراف أخرى مشاركة، أن تمضي قدما في الوفاء بالتزاماتها وولاياتها. وهذا مطلوب لتعزيز عملية السلام وللاستقرار والأمن في البلاد والمنطقة دون الإقليمية. وينبغي أن يصبح هذا جزءا من الجهد الجماعي للعودة إلى طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لصالح من هم أقل حظوة على وجه الخصوص.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أهمية كفالة المجلس لمتابعة جهوده بفعالية وللالتزامات المحددة في قراراته وبياناته الرئاسية، وللملاحظات التي يتم إبداؤها أثناء بعثات المجلس إلى مختلف البلدان – وفي هذه الحالة كوت ديفوار. ونعتقد أن متابعة مجلس الأمن في الأشهر المقبلة للتطورات في كوت ديفوار ستكون ذات أهمية قصوى في تقديم المساعدة لتمكين السلطات في ذلك البلد من التوصل

إلى التوافق الداخلي في الآراء اللازم لتنفيذ متطلبات اتفاق ليناس – ماركوسي والجدول الزمني السياسي المتوخى.

مرة أخرى، نعيد التأكيد على أهمية استمرار مجلس الأمن في تركيز اهتمامه على هذه المسألة، حتى يتمكن عن طريق مثل هذه المتابعة من الإسهام في تعزيز التطورات الجارية وتجنب أية متزلقات.

**السيد غسبار مارتنس** (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بمشاركة زملائي في الإشادة التي أعربوا عنها فعلا للسفير جيرمي غرينستوك، الذي يحضر معنا للأسف لآخر مرة حيث من المتوقع أن يغادرنا. وإنها لمصادفة رمزية أنه يحضر هنا اليوم للمرة الأخيرة ونحن نناقش بعثة كوت ديفوار، التي قادها هو. لقد كانت بعثة ناجحة جدا، وأسهمت إسهاما كبيرا جدا في مناقشاتنا الحالية بشأن ذلك الموضوع. وإننا نرى كوت ديفوار من منظور مختلف نتيجة لنجاح البعثة التي قادها. وأتمنى للسفير غرينستوك نجاحا كبيرا في المهام الجديدة التي سيضطلع بها في مجال حساس جدا. إن إسهامه الكبير جدا في عمل المجلس عندما كنا نناقش مسألة العراق سيمنحه ميزة كبيرة في مهمته الجديدة. وآمل أن نرى السفير غرينستوك كثيرا، حيث أنه سيعود من آن إلى آخر – وبمنصب جديد، ولكنه سيخاطب العديدين الذين نال صداقتهم هنا في المجلس وفي أماكن أخرى بالأمم المتحدة. وأتمنى له كل التوفيق.

أما عن كوت ديفوار، فأود الترحيب برئيس الوزراء ديارا وأن أقول إنني أتشرف كثيرا برؤيته ورؤية وزير الخارجية السيد بامبا مامادو وجميع أفراد وفد كوت ديفوار الموجودين معنا صباح اليوم. وأود الإشادة برئيس الوزراء ديارا على دور المصالحة والقيادة الذي ما فتئ يؤديه في عملية إعادة الإعمار الوطني في بلاده. إن تواجده يبعث أيضا على الارتياح لأنه يتيح فرصة لمجلس الأمن أن يتناول قضية كوت ديفوار مرة أخرى، في حضوره هنا لتوضيح بعض النقاط التي لا يزال المجلس بحاجة إلى إلقاء الضوء عليها من أجل تعزيز الجهود الإيجابية التي ما فتئ يبذلها ودعمها بالكامل.

وأود أن أقول أيضا إنني مسرور لرؤية الممثل الخاص ألبرت تيفويدري. ولقد أسعدنا كثيرا العمل الجماعي الذي أرساه مع سلطات كوت ديفوار. وأعتقد أن هذا العمل الجماعي أيضا عامل في تحقيق النجاح الذي نشهده الآن في كوت ديفوار.

إن المنجزات الكبيرة التي تحققت منذ إنشاء حكومة المصالحة الوطنية في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣، بفضل جهود الرئيس لورين غباغبو ورئيس الوزراء ديارا، تدل على الإرادة السياسية لقوى كوت ديفوار وعزم المجتمع الدولي على التصدي لهذه الأزمة. وإننا لمقتنعون بأن نفس هذه الإرادة السياسية ستسود لمعالجة جميع المسائل المتبقية، وهي تعيين وزيرين فعالين للدفاع والداخلية؛ وتوسيع نطاق الخدمات الحكومية وبسط سلطة الدولة على شتى أرجاء البلاد؛ واعتماد قانون العفو؛ وتنفيذ برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج.

ونحن سعداء بالمعلومات والتأكيدات التي قدمها رئيس الوزراء ديارا إلى المجلس صباح اليوم فيما يتعلق بالخطوات المتخذة بشكل فعال في ذلك الصدد. وسنستعرض هذا العنصر مثلما استعرضنا العناصر الأخرى.

ولن تتحقق الاستدامة للتقدم المحرز في مجال الحوار السياسي، كما ذكر وفدي خلال إحدى جلسات التشاور، ما لم تجرِ معالجة الجوانب العسكرية بشكل مناسب. ونرحب في هذا الصدد بالإعلان المشترك لقوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوات الجديدة، الذي صدر بعد ٤٨ ساعة من مغادرة بعثة مجلس الأمن كوت ديفوار وفي أعقاب

ما تلقيناه من الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء ديارا من تأكيدات أثناء وجودنا فيها. وتمثل تلك الخطوة في الواقع تطوراً بالغ الإيجابية. وينبغي تشجيع الطرفين على مواصلة العمل لدى تنفيذ الإعلان بنفس الطريقة البنّاءة التي يتبعانها حتى الآن. وأكرر أن هذا نموذج محدد واحد مما تم إنجازه.

وكما جاء في تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا، ''...رغم أن مسألة كوت ديفوار تظل مدعاة لقلق كبير بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية وللمجتمع الدولي، فإن تحديد طرائق تنفيذ الاتفاق هو إلى حد كبير مسألة تخضع للنقاش الداخلي في كوت ديفوار''. (S/2003/688، الفقرة ٣٥)

ويتضح من هذا الاستنتاج أنه ينبغي أن يواصل أهل كوت ديفوار الاضطلاع بدور رئيسي من أجل التوصل إلى جميع الأهداف المتصلة بالمسائل المعلقة، وهو ما يحدث في الواقع حتى الآن.

ويتمثل أحد الدروس البالغة الفائدة التي يمكن استخلاصها من الأزمة في كوت ديفوار بشأن استجابة المجتمع الدولي تحديداً في أن مواصلة بذل الجهود من جانب كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرنسا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره إنما تحقق النتائج المرجوة منها بفضل الإرادة السياسية التي يتضح وجودها بشكل متزايد لدى الأطراف. والانسجام في استجابة المجتمع الدولي وتضافرها وجودة توقيتها عامل حاسم في نجاح معالجتنا للأزمات التي على شاكلة أزمة كوت ديفوار في أبعادها، كما هو الحال في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بأسرها.

ولن تكتمل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ما لم تتلُها إجراءات أخرى للدعم في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ومن ثم يلزم أن يواصل المجتمع الدولي الاستجابة للنداء الموجه في مؤتمر المانحين الذي عقد بباريس في ١٨ تموز/يوليه، علماً بأن حدوث أثر إيجابي في منطقة غرب أفريقيا يتوقف بصورة مباشرة على انتعاش كوت ديفوار.

وسوف يسهم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي قدمه رئيس الوزراء ديارا إلى مجلس الأمن صباح اليوم إسهاماً إيجابياً في سلام كوت ديفوار واستقرارها. لذلك فإننا نؤيده، ونحث المجلس على النظر فيه بعين القبول.

أما الحالة السائدة في ليبريا فهي مدعاة للقلق، لما يمكن أن يترتب عليها من تأثير سلبي على السلام المستدام الذي نرى بشائره في كوت ديفوار. ومن ثم أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على ضرورة أن يجد المجلس حلاً لتلك الأزمة المشتعلة أيضاً.

وقد قدمت لنا فرنسا مشروع بيان رئاسي يتضمن عناصر أرى أنها ستلقى تأييدنا. وسيكون من دواعي سرورنا الشديد أن يقره المجلس في وقت لاحق.

**السيد ديالو** (غينيا) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه آخر جلسة لمجلس الأمن يشارك فيها السفير غرينستوك بصفته الممثل الدائم للمملكة المتحدة، أود قبل الخوض في الموضوع قيد النظر أن أعرب للسفير غرينستوك عن امتنان وفدي لإسهامه الذي لا يبارى في نجاح أعمالنا. فقد كان لوجوده الدائم واعتداله ومواهبه الكثيرة تأثير خاص على مداولاتنا، وذلك بمعاونتنا على الخروج من المواقف الشائكة في العديد من المناسبات. وأود بصفة خاصة أن أشيد بالزخم الذي أكسبه أعمال لجنة مكافحة الإرهاب. لقد أعطانا نموذجاً جديراً بأن يُحتذى.

وتشكل هذه الجلسة عن الحالة في كوت ديفوار خطوة إضافية نرحب بها صوب دعم عملية السلام في هذا البلد منذ التوقيع على اتفاق ليناس - ماركوسي. وأود أن

أثني على حضور الوفد الهام من كوت ديفوار برئاسة رئيس الوزراء سيدو إليمان ديارا بيننا اليوم. وأود أن أعرب له عن امتناننا للإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها لنا من فوره عن الإنجازات التي تحققت، ولا سيما منذ تشكيل حكومة المصالحة الوطنية. وهي إنجازات يتعين تقديم الدعم الكامل لها. ويطيب لي في هذا المقام أيضاً أن أتقدم بالشكر لسلطات كوت ديفوار على ترحيبها الحار ببعثة مجلس الأمن في أثناء زيارتها إلى غرب أفريقيا مؤخراً. كما أود أن أرحب بحضور السيد ألبرت تيفودجري، الممثل الخاص للأمين العام، بيننا اليوم.

ومن دواعي سرور غينيا بوصفها بلداً مجاوراً أن تلاحظ عودة الأحوال الطبيعية في كوت ديفوار تدريجياً بعد عدة أشهر من القلاقل الخطيرة. وأمكن هذا التطور الإيجابي بفضل الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف، فضلاً عن الدعم المقدم من المجتمع الدولي في التوقيت المناسب. وبالرغم من تعقيد الصراع في كوت ديفوار وحساسيته، ففي وسعنا لحسن الطالع أن نعتمد على مشاركة فرنسا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إيجاد حل ناجع للأزمة. وينبغي الاستمرار في بذل هذه الجهود من أجل شعب كوت ديفوار.

ولا بد لنا رغم ذلك من التسليم بأن المهام التي ما زال يتعين إنجازها هائلة وحاسمة، وبأنه ما زال يتعين بذل التضحيات الكثيرة. ولا مجال للشك في أن إعادة السلام الدائم إلى ربوع كوت ديفوار، وانتعاشها الاقتصادي، يتوقفان على إنجاز تلك المهام. وسيُحكم على كل جهة من الجهات الفاعلة في اضطلاعها بتلك الرسالة التاريخية على قدر إسهامها.

وبالرغم من وجود عدد من الخلافات بشأن عدة مسائل جوهرية، ثمة ما يدعو للأمل بالنظر إلى التقدم الذي تم إحرازه بالفعل. وأود أن أنوه في هذا الصدد بالتقدم الذي أشار إليه رئيس الوزراء سيدو إليمان ديارا، وخاصة بالإعلان المشترك الصادر عن قوات جيش كوت ديفوار والقوات الجديدة في ٤ تموز/يوليه بإعلان انتهاء الحرب. وأذكر أيضاً اعتماد مجلس الوزراء مشروع قانون بالعفو العام سيجري النظر فيه في وقت مبكر من الشهر القادم في جلسة خاصة للجمعية الوطنية.

ويرى وفدي أن التصدي للتحديات التي تواجه شعب كوت ديفوار تعنينا جميعاً: شعب كوت ديفوار وسكان المنطقة دون الإقليمية ونحن على الصعيد الدولي. ولا بد لنا من التسليم بأن تحقيق هذه المهمة المشتركة يرجع أساساً إلى الأطراف نفسها في كوت ديفوار. فمن واجب الجميع أن يعملوا من أجل السلام والمصالحة الوطنية، اللذين تم الآن رسم الطريق المؤدي إليهما. ويعقد المجتمع الدولي آمالاً كباراً على إعادة الأوضاع الطبيعية والاستقرار في نهاية المطاف إلى كوت ديفوار، ذلك البلد الذي ستتم فيه المصالحة بين السكان المدنيين فرداً فرداً بغض النظر عن خلفياتهم، تحقيقاً لمصلحة الجميع.

**السيد خالد** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن مشاعر صداقتنا العميقة وأطيب تمنياتنا للسفير غرينستوك. فلا شك أن إسهامه في مداولات مجلس الأمن كان قيِّما وسنظل نتذكره طويلا. وإنني على ثقة من أن مناقبه الفذة العديدة ستكون له سنداً في مهمته الجديدة. ويسعدني أيضا أن أشارك الآخرين في الترحيب بالسيد سيدو ديارا والوفد المرافق له في هذه الجلسة العلنية اليوم. واسمحوا لي أيضا بأن أشكر الرئاسة الإسبانية على عقد هذه الجلسة. فذلك يشهد على الاهتمام المستمر والمتواصل الذي يوليه مجلس الأمن للحالة في كوت ديفوار.

تأتي زيارة رئيس الوزراء ديارا للأمم المتحدة في أعقاب البعثة الأخيرة لمجلس الأمن إلى منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، التي زارت خلالها أبيدجان كمحطة رئيسية. وفي وقت سابق، في نيسان/أبريل، ناقش مجلس الأمن الحالة في كوت ديفوار في جلسة علنية، بمشاركة وفد وزاري رفيع المستوى من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن كوت ديفوار لديها خريطة طريق واضحة نحو السلام، تتمثل في اتفاق ليناس - ماركوسي. وشعب كوت ديفوار بشجاعة وحكمة قد اختار هذا الطريق. ويتوقف نجاح عملية السلام على تنفيذ ذلك الاتفاق بإخلاص. وتلك هي الولاية المنوطة بحكومة المصالحة الوطنية أيضا. ونشكر رئيس الوزراء على إحاطته الإعلامية اليوم، والتي أوضح فيها جوانب التقدم الكبير المحرز في تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي، بالإضافة إلى بعض المجالات الرئيسية التي ما زال يتعين العمل فيها.

ونحن ندعم عمل المجلس. ونشجع السلطات وجميع الأطراف في كوت ديفوار على العمل من أجل تنفيذ ذلك الاتفاق تنفيذا كاملا. ونأمل أن يتمكن شعب كوت ديفوار من تحقيق الأهداف المنشودة في السلام والاستقرار بروح المصالحة الوطنية. ونحيي الجهود التي تبذلها حكومة كوت ديفوار في هذا الصدد.

لقد صمدت كوت ديفوار في وجه موجات الاضطراب التي صاحبت التطورات المؤسفة التي تعاقبت على البلاد، الواحدة تلو الأخرى، منذ أيلول/سبتمبر من العام الماضي. ومع ذلك، لم تنته فصول الأزمة بعد. ولحقت أضرار كبيرة بجميع مجالات الحياة في ذلك البلد: السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى حقوق الإنسان. وفضلا عن الحدود الوطنية، عانت المنطقة دون الإقليمية برمتها من التداعيات السلبية للأزمة في كوت ديفوار. ولذلك، يستشعر الجميع الحاجة الملحة إلى معالجة تلك الحالة. وكان من حسن طالع كوت ديفوار أن تحظى في وقت محنتها بالمساعدة والدعم المناسبين على المستويات المختلفة: الثنائية والإقليمية والدولية. ونعرب عن تقديرنا للدور الذي قامت به فرنسا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتثبيت الوضع هناك. وتشارك الأمم المتحدة بنشاط أيضا في عملية السلام من خلال بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار والممثل الخاص، السيد تيفويجري، الذي يحضر معنا في هذه القاعة. وإن جهوده الخاصة تستحق إشادة خاصة.

وفضلا عن العملية السياسية، فإن تحدي إعادة التأهيل الاقتصادي وإعادة البناء يقتضي دعما متواصلا من المجتمع الدولي. وباكستان تشارك في النداء الموجه إلى مجتمع المانحين لتقديم إسهامات كافية في هذا المجال.

ثمة نتيجة رئيسية نستخلصها من النظر في حالات الصراع في أفريقيا وفي مناطق أخرى هي ضرورة تحقيق تقدم متوازٍ على عدد من المسارات المتداخلة: الأمن الذي يُعَوَّل عليه، والحلول القائمة على توافق الآراء، والإغاثة الإنسانية لمن يتعرضون للمعاناة، وإقامة العدل خلال فترة الانتقال، والإنعاش الاقتصادي، بما في ذلك من خلال المساعدة الاقتصادية المناسبة. إن التصدي لتلك المسائل المعقدة ينبغي ألا يكون من مسؤولية مجلس الأمن وحده، بل وجميع هيئات الأمم المتحدة - ربما من خلال آلية اللجان المشتركة، التي اقترحها وفد بلادي في مناسبات سابقة.

**السيد مونيوز** (شيلي) (تكلم بالاسبانية): في البداية، أود أن أتشاطر المشاعر الطيبة المعرب عنها في وداع السفير غرينستوك، وذلك من خلال ممثله المناوب الذي يشارك معنا هنا. ونتمنى للسفير غرينستوك كل التوفيق في مهامه. ونحن واثقون من أننا سنلمس حنكته واحترافيته في

المهام التي سيؤديها في العراق، تلك المسألة التي تشغل المجلس.

ثانيا، أرحب بحضور رئيس الوزراء ديارا في هذه القاعة لأننا نستشعر تماما أهمية الدور الذي يقوم به والجهود التي يبذلها لضمان السير على طريق السلام، الذي شقه بصبر ومثابرة في كوت ديفوار، بعد أن تغلب على العقبات العديدة التي صادفها حتى الآن.

ورغم ذلك التقدم المحرز، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي إنجازه. وسنكون بحاجة إلى مواجهة العقبات والمخاطر بعزم، بما في ذلك عدم الاستقرار على الصعيد الإقليمي. وإنني أتفق مع المتكلمين الذين سبقوني بالإشارة إلى الحالة في ليبريا على أنها تشغل بال المجلس بشكل خاص لاحتمال أن تؤثر بشكل سلبي على الاستقرار في كوت ديفوار.

ونؤكد مرة أخرى تأييدنا الكامل لضرورة الامتثال الصارم لاتفاقي ليناس – ماركوسي وأكرا – ٢، فيما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ومفتوحة بحلول عام ٢٠٠٥. ونوافق على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة تلافيا لانهيار الأوضاع السلمية الراهنة، خاصة – ما استمع المجلس إليه هذا الصباح – برنامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والذي يجب تنفيذه دون تأخير. ونرحب بحقيقة أن خطوات مدروسة ومتأنية تتخذ في هذا الصدد.

وثمة موضوع كان دائما موضع اهتمام خاص لبلادي، هو الحاجة إلى التصدي لمسألة الإفلات من العقاب عن الجرائم التي ترتكب ضد حقوق الإنسان. ولا يمكن إغفال هذا العنصر الحيوي في إطار أي عملية للمصالحة الوطنية. وأي عملية لإعادة البناء الوطني والمصالحة تغفل تلك المسألة هي، بإيجاز، عملية مصالحة هشة. ولذلك، يحدونا الأمل أن تقتص العدالة ممن يثبت إدانته بارتكاب جرائم ضد حقوق الإنسان – في إطار من الواقعية ولكن بعزم أيضا كيما يقام العدل. ونحن نهتم، بصفة خاصة، بحقوق الأطفال والتجنيد القسري للأطفال كجنود. وهنا، ينبغي لكل الأطراف أن تبذل مزيدا من الجهد.

ولكل الأسباب التي أوردتها، نعرب عن تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي، ونتمنى مخلصين لرئيس الوزراء ولحكومته كل التوفيق في المهام المتبقية لتحقيق الاستقرار والسلام في كوت ديفوار.

**السيد سميرنوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، يود وفد بلادي أن يشارك في الإعراب عن أطيب التمنيات للسفير غرينستوك المحترم.

نحن ممتنون لرئيس وزراء كوت ديفوار، السيد ديارا، لاحاطته الإعلامية بشأن تطور الأوضاع في البلد. ونؤيده في جهوده المبذولة للنهوض بعملية السلام في كوت ديفوار. ونحن متشجعون للتقدم الكبير في التسوية هناك في سياق تنفيذ اتفاق ليناس – ماركوسي، وبفضل جهود رئيس الجمهورية والسيد ديارا، الذي يرأس الحكومة الجديدة للمصالحة الوطنية. وأحطنا علما على وجه الخصوص بتوقيع قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار والقوات الجديدة في ٤ تموز/يوليه على الإعلان الذي ينهي الأعمال العدائية رسميا.

ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله بشأن التطبيق الكامل لاتفاق ليناس – ماركوسي. إن أكبر مشكلة ملحة في هذا الوقت تواجه البلد هي تطبيق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبسط سلطة الحكومة على المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة؛ وتعيين وزيري الدفاع والأمن الوطني؛ وتكملة الإجراءات لإقرار قانون العفو العام والتدابير اللازمة لتشجيع الانتعاش الاقتصادي.

ونرى أن من المهم لكل القوات السياسية في كوت ديفوار التقيد بالتنفيذ الكامل والفوري لجميع احكام اتفاق ليناس – ماركوسي والاتفاقيات الأخرى من أجل السير بسهولة ومنهجية صوب تهيئة ظروف الاستقرار لانتخابات ٢٠٠٥.

ومهم أيضًا لكل الأطراف في عملية السلام في كوت ديفوار أن تبذل كل جهد ممكن لضمان حماية حقوق الإنسان.

وننوه بالدور الكبير لجهود الوساطة التي يبذلها الزعماء الإقليميون للدفع بعملية السلام قدما ونثني على الجهود المثمرة التي تبذلها لجنة الرصد، برئاسة الممثل الخاص للأمين العام. ونؤيد أنشطة بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار تأييدا كاملا ونتوقع أن تتعاون جميع القوى في البلد معها تعاونا تاما وشاملا. والممثلون وضباط الاتصال الروس على أهبة الاستعداد للمشاركة بدور في عمل البعثة.

ونثني على جهود حفظ السلام التي تبذلها بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرنسا ونشاطر المخاوف التي أعرب عنها بخصوص الصعوبات المالية والسوقية التي تواجهها قوات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار. ونضم صوتنا الى النداء إلى البلدان المانحة لمواصلة دعم تلك القوات.

ونحن مستعدون لتأييد مشروع البيان الرئاسي، المعد بمبادرة من الوفد الفرنسي.

**السيد بلنغا – إبوتو** (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشاطرك، سيدتي الرئيسة، والمتكلمين الآخرين في شكر السفير غرينستوك على كل ما بذله من جهود معنا وبيننا. ونشكره على اهتمامه بأفريقيا والتزامه حيالها، حيث قاد بمهارة فائقة عدة بعثات لمجلس الأمن. وعلىالصعيد الشخصي، لن ننسى مساعدته الكريمة لنا أثناء فترة رئاسة الكاميرون لمجلس الأمن وأثناء المشاورات بشأن مسألة العراق في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢.

أود أن أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذا الاجتماع العلني بشأن الوضع في كوت ديفوار، والذي يمكننا من أن نقيم التقدم المحرز نحو تحقيق السلام والاستقرار في كوت ديفوار. فادراج هذا البند في جدول أعمال رئاستكم يدل مرة أخرى على اهتمام بلدكم المستمر في النهوض بالسلم والأمن الدوليين، لا سيما في أفريقيا.

وفي الحقيقة، قامت بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا بزيارة كوت ديفوار مؤخرا. وقد رحبت كوت ديفوار بالبعثة ترحيبا يليق بهيئة أنيطت بها مسؤولية رئيسية في صون السلم والأمن الدوليين – واستقبلتها بشرف، ولكن، الأكثر أهمية، استقبلتها بقدر كبير من الأمل.

واليوم ترد كوت ديفوار الجميل. ففي الواقع، يلتقي مجلس الأمن اليوم بكوت ديفوار بأكملها من خلال شخص السيد سييدو ديارا، رئيس وزراء التوافق ورئيس حكومة المصالحة الوطنية، الذي يجسد كل المشاعر الاجتماعية والسياسية الإيفوارية، والذي يمثل تعبيرا ملموسا للتسوية التاريخية الممثلة باتفاق ليناس – ماركوسي. إنه يتمتع بالثقة الكاملة من لوران غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار.

يضم وفدي صوته إلى صوت رئيس مجلس الأمن والمتكلمين السابقين الذين رحبوا بحرارة برئيس وزراء التوافق، السيد سيدو ديارا، وشكره وتهنئته على بيانه المهم، الذي يشكل في نفس الوقت جردا لما حققته حكومته ومؤشرا على الإجراءات التي سيتم اتخاذها. ويدل حضوره بيننا هنا على مدى الثقة التي يكنها الشعب الإيفواري، الذي يتوق بحق الى السلام ويحاول استرداد مكانة كوت ديفوار الى الساحة الدولية، لمجلس الأمن وبالتالي للأمم المتحدة.

لم يدخر مجلس الأمن جهدا ليرى بلده يستعيد سمعته المعروفة كنموذج للاستقرار وواحة للرخاء الاقتصادي، البلد الذي كانت حتى وقت قريب فخرا للكثير من الأفارقة.

ومن خلال اجراءات مجلس الأمن يقف المجتمع الدولي الى جانب كوت ديفوار ، معلنا باصرار وثبات دعمه لمسيرة هذا البلد المستمرة نحو السلم.

إن مجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٤٦٤ (٢٠٠٣)، في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أيد اتفاق ليناس – ماركوسي، الذي تم اعتماده من قبل في مؤتمر كليبر لرؤساء الدول، وطالب جميع القوى السياسية في كوت ديفور أن تمتثل له امتثالا كاملا.

ومناقشة اليوم فرصة لإعادة النظر في ما تم تحقيقه منذ ذلك الوقت. وتحت سلطة رئيس الدولة، فإن حكومة المصالحة الوطنية، بقيادة رئيس وزراء التوافق وبفضل حكمته وألمعيته المعروفة جيدا، حقق، في مناخ لا يدعو للتفاؤل، تقدما كبيرا في تنفيذ اتفاق ليناس – ماركوسي. إن البيان الهام الذي أدلى به رئيس الوزراء له مدلوله في هذا الصدد، شأنه في ذلك شأن العرض المتعلق ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها هي النتيجة التي جاءت في نهاية بيان رئيس الوزراء نفسه – إننا الآن بصدد الخروج من الأزمة.

إن عزم كل شرائح سكان كوت ديفوار مكن وضع الأساس بفعالية لسلام دائم تم تأسيس عناصره تدريجيا وبطريقة منهجية، من خلال دعم المجتمع الدولي. وتثني الكاميرون على هذا، خصوصًا وأن رئيس جمهورية الكاميرون بول بايا الذي شارك شخصيا، كما يعلم المجلس في مؤتمر ليناس – ماركوسي الذي انعقد على مستوى رؤساء الدول، ضامن أدبي في هذه العملية.

اليوم أعلنت القوات العسكرية من كلا المعسكرين نهاية الحرب واعترفت بسلطة رئيس الدولة وبحكومة المصالحة الوطنية. وبفعل ذلك فقد ألزمت نفسها بدعم اتفاق ليناس – ماركوسي واتفاقيات أكرا. هذه خطوة مهمة باتجاه إنهاء الأزمة.

وسينظر البرلمان قريبا في مشروع قانون العفو العام الذي رفعته إليه الحكومة والذي يحظى بالدعم الثابت من رئيس الجمهورية. إن نطاق هذا القانون شاسع، ذلك أنه، كما يؤكد على ذلك البيان الحكومي، سينص على عفو عام يوصي بجعل كل مواطن يتخذ خيارا حازما بتجاوز المصلحة الشخصية وتبني روح التسامح المتبادل.

وفي ذلك السياق، ليس لدى الكاميرون شك في استمرار برنامج حكومة المصالحة الوطنية، الذي أيده البرلمان في ٢٨ أيار/مايو، واتسام الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بالشفافية – على حد ما قال رئيس الوزراء – وفي أن تكون انتخابات للمصالحة ولاستعادة سلطة الدولة. وفي ذلك الصدد، فإن استعادة سلطة الدولة بتوسيع انتشار الإدارة في جميع أجزاء الإقليم تصبح أولوية.

ومما يبعث على الشعور بالامتنان أن اللجنة الأوروبية قد اعتمدت برنامجا عاجلا للإنعاش بعد الأزمة في كوت ديفوار. ومن أهداف البرنامج، تمويل بسط سلطة الإدارة ودعم عملية تسريح المقاتلين.

وتجد كوت ديفوار نفسها في وقت حاسم من تاريخها. فهي بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى دعم ملتزم ومتجدد من المجتمع الدولي ومن الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وفي ذلك السياق، يحتاج المجلس إلى أن يبعث برسالة قوية إلى شعب كوت ديفوار وقادته وإلى منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية برمتها – رسالة يجدد فيها

بصورة واضحة تأكيد موافقته على اتفاق ليناس – ماركوسيس، مشددا مرة أخرى على الضرورة الملحة لتنفيذه الكامل، وحاثا جميع أبناء كوت ديفوار على الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تقويض قوة الدفع نحو الخروج من الأزمة.

وهنا، لا بد لي من أن أعرب عن تقديرنا لرئيس الجمهورية، فخامة السيد لوران غباغبو، على ثقته برئيس الوزراء وبحكومته. ونعرب عن تشجيعنا لأبناء شعب كوت ديفوار وقوات ذلك البلد الحيوية، الملتزمين على نحو قوي بالمصالحة والوحدة الوطنية والعاملين على تحقيقهما. ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا للممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار ورئيس لجنة رصد اتفاق ليناس – ماركوسيس، السيد ألبيرت تيفودجري. ونشيد به على أعماله والتزامه بتحقيق السلام والوئام في كوت ديفوار.

وفي الختام، أود أن أبين تأييد وفدي لمشروع البيان الرئاسي الذي أدعه الوفد الفرنسي وقدمه السفير دلا سابليير. إن ذلك النص يتضمن العناصر والمبادئ التوجيهية التي يتعين مراعاتها للاستمرار الناجح في تنفيذ برنامج حكومة المصالحة الوطنية الذي أيده البرلمان في ٢٨ أيار/مايو. ومن الواضح أن استمرار ذلك البرنامج يقتضي استقرار الحكومة واستقرار رئيس الوزراء – الذي هو بتوافق الآراء مخطط العودة إلى السلام – إلى جانب رئيس الجمهورية. ونحن متأكدون من أن رئيس الدولة سيستمر، بحكمته المعهودة، في ضمان أن يكون عمل رئيس الوزراء، في المدى البعيد، متماشيا مع روح اتفاق ليناس – ماركوسيس. وعلاوة على ذلك، يمكن، في رأي وفدي، إدماج هذا الجانب الهام في مشروع البيان الرئاسي، الذي سيتعزز بذلك.

**السيد روزنبلات** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشارك الأعضاء الآخرين في الترحيب برئيس الوزراء ديارا في مجلس الأمن، وأن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تأييد الولايات المتحدة لجهوده في دفع عملية المصالحة في كوت ديفوار إلى الأمام. لقد استمعنا باهتمام إلى عرضه لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من تلك العملية.

إن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا كاملا تنفيذ اتفاقات ليناس – ماركوسيس وجهود رئيس الوزراء في ذلك الصدد، كما تحثه على الاستمرار في النظر في سبل الإسراع بعملية التنفيذ. وتشمل الأخيرة التعيين العاجل لوزيري الدفاع والداخلية.

ونحن نحيي جهود القوات المسلحة لكوت ديفوار، التي تعمل بالتعاون مع قوة تحقيق الاستقرار العسكرية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار والوحدة العسكرية الفرنسية، في القيام بعملية ليكورن، وهو جهد يرمي إلى إحكام مراقبة الحدود بين كوت ديفوار وليبريا. ولقد ساعدت تلك العملية في منع وصول المزيد من الذخائر والأسلحة إلى المقاتلين في التراع الأهلي الباعث على الأسى في ليبريا.

وأخيرا، نود أن نشكر رئيس الوزراء على تعاون حكومته مع وجود الأمم المتحدة للاتصال في كوت ديفوار وعلى ترحيبها ببعثة مجلس الأمن لأبيجيان. وبوسعنا أيضا أن نؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي قدمته فرنسا.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): أتكلم الآن بصفتي ممثلا لاسبانيا.

في البداية، أود أن أشكر رئيس الوزراء، السيد سيدو ديارا، على بيانه. وأود أن أدلي ببضعة تعليقات موجزة.

إننا نرحب بالتقدم الذي أُحرز في عملية السلام، كما نشجع سلطات البلد على العمل بعزم – مثلما تفعل – للتصدي للتحديات التي تواجه توطيد السلام. وفي ذلك الصدد، خلال بعثة الأمن الأخيرة لغرب أفريقيا، أكدنا من جديد أهمية تنفيذ اتفاق ليناس – ماركوسيس بوصفه السبيل الوحيد للتقدم على طريق السلام والمصالحة. واليوم، نحث مرة أخرى جميع القوى السياسية على تنفيذ ذلك الاتفاق واتفاق أكرا الثاني.

وفضلا عن ذلك، نعتقد أن أحد التحديات الرئيسية في المرحلة الحالية يتمثل في بسط سلطة الحكومة في جميع أنحاء البلد. وخلال اجتماعنا الأول مع رئيس الجمهورية، تبين لنا أنه يعتزم البدء بإيفاد الموظفين العامين إلى غرب البلد من أجل استعادة الخدمات العامة، ما دامت الظروف الأمنية تسمح بذلك الآن. ونود أن نعرف ما هو التقدم المحرز في ذلك الصدد، وأيضا كيف تعتزم حكومة كوت ديفوار بسط سلطة الدولة في الجزء الشمالي من البلد.

كذلك نعتقد أن من المهم أن تستكمل، في المدى القصير، التعيينات في المناصب الحكومية التي ما زالت منتظرة، فضلا عن الوظائف العليا في إدارة حكومة الانتقال والمصالحة الوطنية.

وأخيرا، هناك مسألتان أخريان يرى وفدي إهما على صلة بالموضوع وهما: التنفيذ الفوري لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وثانيا، المعالجة البرلمانية لقانون العفو، نظرا لأنه عنصر أساسي لعودة الحالة الديمقراطية السوية، مع الوضع نصب أعيننا دائما إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٥.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لرئيس الوزراء ديارا للإدلاء بأي تعليقات إضافية أو للرد على الأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس.

**السيد ديارا** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، كما أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن الذين تكلموا عن بلدي.

لاحظت أنه كان هناك ١٣ متكلما؛ ومن الواضح أن مشكلة كوت ديفوار تثير القلق لدى المجتمع الدولي. وأود أن أقول، بصفتي رئيسا للوزراء بتوافق الآراء، إن الذي عينني هو الرئيس غباغبو عقب مشاورات أجراها مع جميع القوى السياسية في كوت ديفوار. أنا لست سياسيا. أنا سفير سابق، سلط عليه الضوء بعد أن تقاعد. إنني أحاول أن أوفق بين أفراد الشعب في كوت ديفوار وأشجعهم على العمل من أجل تحقيق التنمية – وبخاصة من أجل مكافحة الفقر.

وأعمل بهدف ضمان وجود نظام حكم جيد، وإقرار سيادة القانون، وحقوق الإنسان، واستعادة سلطة الدولة. نحن بحاجة إلى المضي قدما معا في ذلك الاتجاه، ويتعين على كل فرد أن يحترم قواعد اللعبة التي تم تحديدها.

ومنذ تعييني رئيسا للوزراء، انصب اهتمامي على وضع برنامج للحكومة – برنامج ماركوسي – وهو أيضا برنامج لجميع القوى السياسية في كوت ديفوار. وهذا هو البرنامج الذي أتكلم عنه – إنه ليس برنامجا لرئيس الوزراء؛ إنه برنامج القوى السياسية التي وقّعت على الاتفاق. ولقد أحاط البرلمان علما بذلك البرنامج على النحو الواجب، وعقدنا العزم على العمل لتطبيق ذلك البرنامج حتى عام ٢٠٠٥. ونحاول تحديد المراسيم، والقوانين، ومشاريع القوانين والنصوص التنظيمية التي تحدد عمل الحكومة أسبوعا

بعد آخر حتى عام ٢٠٠٥. وبرنامجنا برمته حسن التنظيم من الناحية الزمنية، وسيعرض أول مشروع قانون على البرلمان في ٦ آب/أغسطس.

وجرت مناقشة مشروع القانون في مجلس الوزراء، وقَبِله جميع الوزراء من شتى الأحزاب بالصيغة التي كان عليها. وقَبِله رئيس الجمهورية. وهناك الآن فصل بين السلطات، وسيقدم مشروع القانون ذاك إلى البرلمان. ونحن نتوقع أن يعتمده البرلمان، لأنه سيوفر خطة للتعايش السلمي الذي بدأ الآن. ومن غير المجدي أن نبدأ بتنحية بعض الناس جانبا، لأنهم سيشعرون آنئذ بأنهم قد استثنوا من إدارة البلد. وأعتقد أنه باعتماد مشروع القانون ذاك ستبدأ بلا شك مرحلة جديدة وحاسمة في مستقبل كوت ديفوار.

لقد طرح أعضاء المجلس عددا من الأسئلة. وفيما يتعلق بتعيين وزيرين للدفاع والأمن، فإن المجلس يعلم بأنه قد تم، على إثر إبرام اتفاق أكرا الثاني، إنشاء مجلس الأمن القومي يتألف من ١٥ عضوا، برئاسة الرئيس. وأنا عضو في ذلك المجلس، وكذلك الأطراف السياسية الموقعة على الاتفاق. ومنذ البداية، لم تكن لدي رغبة في المشاركة في تعيين وزيري الدفاع والأمن. وحاولت معالجة تلك القضية بتعيين وزيرين لفترة مؤقتة، وأعمل مع هذين الشخصين. ويواصل رئيس الجمهورية والأحزاب السياسية مشاوراتهم. وفي الأسبوع الماضي، وقبل أن أغادر أبيدجان للحضور إلى نيويورك، طلب مني رئيس الجمهورية الذي اجتمعت معه، أن أعالج في المقام الأول مسألة تعيين هذين الشخصين. واجتمعت أيضا مع شخصيات سياسية عديدة طلبت مني أن أتخذ مبادرات شتى في هذا الصدد، وبعد عودتي سأقدم عددا من المقترحات إلى رئيس الجمهورية وإلى مجلس الأمن القومي المخول بإجراء التعيينات. وأعتقد أن هذين الأسبوعين من المشاورات المكثفة سيساعداني في اتخاذ عدد من المبادرات. هذا ما أردت أن أقوله للمجلس بشأن تعيين هذين الشخصين.

وأعتقد أنه قد أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بوضع حد لتقسيم البلد إلى مناطق شمالية وجنوبية وغربية. لقد اتفقت قوات الدفاع النظامية فضلا عن القوات الجديدة، على أن الحرب قد وضعت أوزارها. وقمنا فعلا بإرسال بعثات إلى شمال وغرب كوت ديفوار. وبوسعي أن أقول لكم الآن إنه تمت تهدئة الأوضاع في الغرب بصورة تامة بفضل عملية قوات ليكورن والعمليات التي قامت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبوسعنا أن نقول الآن إنه لا توجد الآن أية أسلحة أخرى في تلك المناطق وأن بإمكاننا أن نتحرك الآن في جو يسوده الأمان.

ونحن نسعى قبل كل شيء إلى إعادة السكان إلى هذه المناطق مرة أخرى كيما يستأنفوا أنشطتهم العادية. والحالة لا تزال عادية في شمال كوت ديفوار. وبصورة عامة، ظل السكان في أماكنهم، بالرغم من تشريد البعض. ولكن في الغرب، وبسبب قربه من ليبريا، اضطر الناس إلى الهروب من المذبحة. لقد تمت الآن تهدئة الأوضاع في تلك المنطقة. وحالما أعود في آب/أغسطس، سأقترح تنفيذ برنامج مدته ثلاثة أسابيع للسفر إلى سائر أرجاء هذه المناطق، مصحوبا بشتى القوى المشاركة في كوت ديفوار، كي يتسنى لي أن أطمئن السكان لتمكينهم من العودة إلى العمل.

وأعتقد بحق أننا سنتمكن حالما نبدأ المرحلة الأولى الهامة من برنامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج - إعادة التجميع - من القول إن الحالة في كوت ديفوار قد هدأت وأصبحت كوت ديفوار آمنة، وسيتمكن المسؤولون من العودة إلى أعمالهم والاضطلاع بواجباتهم في تلك المناطق الشمالية والغربية. وينبغي الإشارة أيضا إلى أنه حدث في الأسبوع الماضي، حينما كنت موجودا في بروكسل، أن

اجتمع الرئيس مع الولاة ونواب الولاة وطلب إليهم العودة إلى وظائفهم. بيد أن كل شيء قد تهدم. لا توجد الآن خدمات للولاة، ولا توجد مبان لنواب الولاة - على الأقل في الغرب والشمال. ويتعين إعادة بناء الهيكل الإداري بصورة تامة. هذا هو الغرض الذي من أجله اجتمعت مع اللجنة الأوروبية في بروكسل، فضلا عن اجتماعي مع السلطات البلجيكية، التي تقدم الدعم المالي لمساعدتنا في إنشاء الإدارة. لدينا ولاة تم تدريبهم جيدا؛ ولدينا مدرسون؛ وأطباء. كل شخص في مكانه؛ ولا نحتاج إلا إلى الموارد التي تمكننا من القيام بالعمل. وفيما يتعلق بالولاة، نحن بحاجة أيضا إلى إيجاد قابلية للتحرك. وطلبت، قبل مغادرتي كوت ديفوار، مركبات كيما يتمكن هؤلاء الأشخاص رفيعو المستوى في الإدارة من القيام بمهامهم.

ولذلك، وبحلول نهاية شهر أيلول/سبتمبر، نكون قد نجحنا في وضع الولاة في أماكنهم، فضلا عن المدرسين والأطباء، كي يتسنى للأطفال، في بداية العام الدراسي في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أن يعودوا إلى مدارسهم ويستأنفوا دراستهم. وأعتقد أن كل هذه الأمور قد خُطط لها على نحو جيد.

لقد تحددت بداية السنة الدراسية في شهر تشرين الأول/أكتوبر في جميع أرجاء كوت ديفوار. وحصلنا على مساعدة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومن عدد من المنظمات غير الحكومية بغية مساعدة الأطفال في المناطق المنكوبة بالصراعات الذين لم يتسن لهم أخذ الامتحانات على التعويض عما فاتهم كي لا يعاقبوا بسبب حرب لم يكونوا هم المسؤولين عنها.

هذا ما أردت أن أقوله فيما يتعلق بالتعيينات، وتقسيم البلد وإعادة التجميع والإيواء. وإعادة التجميع لها أهميتها لأني أعتقد أنها تمكننا من إحلال الأمن على النحو الأوفى في سائر أنحاء الإقليم. فالجنود سيعودون إلى مقارهم، وستعود القوات التي كانت موجودة في الشمال إلى مناطق إعادة تجميعها. فذلك سيمكننا من مراقبة كل المارين في الطرقات ومنع الهجمات المسلحة. وحتى بعد أن تضع الحرب أوزارها، وحتى في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، يمكن لجندي يهيم على وجهه أن يشكل خطرا. ولذلك، تقتضي منا مستلزمات الأمن أن نعيد تجميعهم بطريقة تعزز السلام كي يتسنى انتقال الأشخاص ونقل السلع من كوت ديفوار إلى بوركينا فاسو، ومالي والنيجر. ويجري القيام بذلك في الوقت الحاضر عبر الممر الاقتصادي الذي أُنشئ ويعمل حاليا على نحو جيد.

لقد طلب سفير ألمانيا أن أقدم تقييمي للحالة في ليبريا. لدينا حدود طويلة مع ليبريا. وهذه المنطقة يسودها الاضطراب منذ عدة سنوات. ولقد نجحنا حتى الآن في إبقاء هذه المشكلة تحت السيطرة وفي منع تسرب الحرب إلى كوت ديفوار. بيد أن أحداثا طرأت بحيث تعين علينا أن نتصدى لجبهتي الشمال والغرب - وهذا كثير على جيش لم يكن لديه استعداد لشن حرب.

وبفضل القوات الفرنسية والجماعة الاقتصادية لغربي أفريقيا والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة فإننا نجتمع هنا لبسط السيطرة على الحدود الغربية. إننا نفعل ذلك بينما نعزز الجوانب الإنسانية، أي أننا نرحب بالذين يلتمسون الملجأ في كوت ديفوار. ومرة أخرى أعتقد أننا قد سعينا إلى إيلاء أهمية للجانب الإنساني. وما برحنا لسنوات نرحب بالبالغين من غير الإيفواريين في المدارس الإيفوارية والكثير منهم قد تم وزعهم في كوت ديفوار أو التحقوا بالخدمات العامة التابعة لها. ومهما يكن عليه الأمر فإننا نقول إننا لا نريد للناس أن تعبر الحدود وهي تحمل أسلحة. وفي هذا الصدد أعتقد أن الحكومة قد أعطت تعليمات لمنع أي شخص يدخل البلاد وبحوزته أسلحة.

أعتقد أيضا أن من واجبنا أن نفعل ذلك بغية طمأنة أبناء كوت ديفوار.

إننا نعتقد أنه ستتم تسوية الحالة في ليبريا عن طريق الاتصالات التي يجريها المجلس. وتلك المشكلة لا يمكن حلها إلا في الإطار دون الإقليمي وبتأييد من لدن المجتمع الدولي. فنحن في كوت ديفوار ليست لدينا القدرة على التصدي لتلك المسألة بأنفسنا. إذ أن بلدان الجماعة الاقتصادية لغربي أفريقيا التي تعمل مع الرئيس الغاني السيد كوفور قد اتخذت خطوات في هذا الصدد ولكنها أيضا بحاجة إلى الموارد المالية والدعم السياسي من مجلس الأمن ومن الدول التي لها مصالح مع ليبريا. ولا نزال نعتقد أنه بدون ذلك سنظل في وضع ضعيف في ذلك البلد. إننا نبذل جهودا. وقد أحرزنا الكثير من التقدم. غير أنه لا يزال يتعين تحقيق المزيد. والجميع يعرف أن هذا التزام مكلف جدا. لذلك أهيب بالمجتمع الدولي وبالدول الأعضاء في المنظمة أن تنهي حالة الحرب في ليبريا وهي حالة مقلقة للمنطقة دون الإقليمية برمتها. هذا ما أردت قوله فيما يتعلق بالحالة بشكل عام.

واسمحوا لي أيضا أن أقول أن هدف برنامج الحكومة هو إجراء انتخابات عادلة وشفافة وعلنية بحلول عام ٢٠٠٥. لذلك وجهنا مناشدة جديدة لاتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إجراء الانتخابات في ظل ظروف عادية. ولدينا في كوت ديفوار اللجنة الوطنية الانتخابية وهي هيئة مستقلة مؤلفة من جميع الأحزاب السياسية. وهذا يوفر أحد الضمانات ولكننا سنعزز أيضا دور تلك اللجنة المستقلة لتحاشي أي نوع من الاستبعاد إذ سوف نضمن أن يكون هناك مستقبل مستقر يمكن فيه للجميع من أبناء البلاد التعبير عن آرائهم ما أن تجرى الانتخابات.

ولا بد لي أيضا من أن أضيف بأن كوت ديفوار بشكل خاص هي بوتقة الذوبان وأن بلدنا هو بلد خاص جدا. ولا بد لنا من أن نضم دائما إلينا الأقلية بغض النظر عمن يفوز في الانتخابات. وهذا أيضا سيضمن إشاعة الاستقرار في البلاد. إن القيادة السياسية بكل مستوياتها تريد أن تشترك في إدارة البلاد. ولكن لا يمكن للديمقراطية أن تزدهر ما لم يجر إشراك من يخسرون في الانتخابات في إدارة البلاد إلى حد ما. وإن تحاشي الاستبعاد هو الطريقة السليمة لإعداد الحالة السياسية للاستقرار.

هذا ما أردت قوله. وأود أن أقول إن وفدي ممتن كل الامتنان لهذه الجلسة الصباحية. ومما له كل الأهمية بالنسبة لنا أن ١٣ عضوا من ١٥ عضوا في المجلس قد تكلموا في الجلسة. وأود أن أشكر المجلس على إرسال بعثة إلى كوت ديفوار. كذلك أريد أن أشكر كل من شارك في تسوية الصراع في كوت ديفوار. ونود أن نبرهن للمجتمع الدولي إننا سنخرج من الأزمة بسرعة ولن نعود إلى المستوى الذي كنا عنده في الماضي بل سنفعل أفضل من ذلك. إذ لدينا الموارد والأرض وكذلك كل من اختار العيش معنا. إن المصالحة ستتم في كوت ديفوار ليس بين الإيفواريين في البلاد فحسب، بل ستشمل أيضا جميع جيراننا والمجتمع الدولي بأسره.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): أشكر رئيس الوزراء ديارا على كلماته البليغة والواقعية والتي تنم عن الأمل.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن من جديد ضرورة قيام القوى السياسية الإيفوارية دون إبطاء بتنفيذ جميع أحكام اتفاق ليناس – ماركوسي وأحكام الاتفاق

الذي جرى توقيعه في أكرا في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ (أكرا ٢) تنفيذا كاملا لفتح الطريق لإجراء انتخابات حرة تتسم بالشفافية في عام ٢٠٠٥ ويفتح باب الاشتراك فيها للجميع. ويحيط المجلس علما مع الارتياح بتشكيل حكومة المصالحة الوطنية وبالتقدم المحرز والمتمثل بوجه خاص في تحديد مواقع تجميع الأسلحة وتفويض السلطة لرئيس الوزراء. ويتطلع المجلس باهتمام إلى مواصلة التقدم طبقا لاتفاق ليناس – ماركوسي. ويرحب المجلس أيضا بالبيان المشترك الصادر عن قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار والقوات المسلحة التابعة للقوى الجديدة والمؤرخ ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (S/2003/704).

”بيد أن مجلس الأمن يؤكد أنه لا يزال هناك الكثير مما يلزم عمله كيما يتسنى تنفيذ اتفاق ليناس – ماركوسي على الوجه الأكمل. وفي هذا الصدد، يؤيد مجلس الأمن توصيات بعثته إلى غرب أفريقيا (S/2003/668). ويناشد المجلس القوى السياسية الإيفوارية مضاعفة الجهود في المجالات التالية: تصويت الجمعية الوطنية على قانون العفو الذي تقدمت به الحكومة وتنفيذ برنامج ”نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج“ بالكامل ومد الخدمات العامة إلى المناطق التي ما زالت تحت سيطرة القوى الجديدة وبسط سلطة الدولة عليها وتعيين وزيري الدفاع والأمن الداخلي وكفالة الأمن لجميع أعضاء الحكومة على نحو متكافئ وحل الميليشيات في جميع أنحاء البلد والكف عن اللجوء إلى المرتزقة وعن شراء الأسلحة.

”ويجدد مجلس الأمن تأييده وتشجيعه للممثل الخاص للأمين العام لشؤون كوت ديفوار. ويطلب إليه أن يبقيه على علم بمدى التطور صوب تحقيق الأهداف آنفة الذكر بالكامل. ويعرب عن اغتباطه لأن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدأت تباشر عملها ويأمل أن يكتمل قوامها سريعا في جميع المجالات ومن بينها مجالا المسائل السياسية وحقوق الإنسان وهما مجالان يتسمان بالحساسية.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن كامل تأييده للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرنسا للمساهمة في إيجاد حل سلمي للأزمة ويرحب، بوجه خاص، بإتمام عملية نشر قواهما لحفظ السلام في غرب البلد دعما لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٣ أيار/مايو، على ما يرام. ويناشد المجلس الدول الأعضاء المضي في الاستجابة إلى النداء الموجه خلال مؤتمر المانحين الذي عُقد في ١٨ تموز/يوليه في باريس، وحضره الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام، وتقديم دعم تعبوي ومالي لبعثة الجماعة آنفة الذكر في كوت ديفوار كيما يتسنى لها مواصلة أداء الولاية الهامة المنوطة بها.

”ويدعو مجلس الأمن البلدان المانحة إلى الإسهام في إعمار كوت ديفوار امتثالا منها للالتزامات المعقودة في كليبر.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء استمرار وجود عوامل إقليمية مزعزعة للاستقرار، ولا سيما اللجوء إلى استخدام المرتزقة والأطفال الجنود، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تحول دون إيجاد حل دائم للأزمة في المنطقة. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يوافيه، في أقرب وقت

ممكن، بتوصيات بشأن السُبُل الكفيلة بالتصدي لتلك المشاكل دون الإقليمية والمستشرية عبر الحدود، مع التركيز بوجه خاص على تنسيق جهود الأمم المتحدة بشكل أفضل.

”ومجلس الأمن على اقتناع بأن أي حل دائم لمشاكل المنطقة دون الإقليمية يتطلب أيضا وجود تعاون حقيقي بين جميع الدول المعنية، يقترن بتدابير لبناء الثقة وبالتزام شخصي من رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2003/11.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وقبل اختتام الجلسة، أود، بالنيابة عن المجلس، أن أعرب مرة أخرى عن شكرنا لرئيس الوزراء ديارا على تخصيصه وقتا لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.